الريال الإلكتروني.. التوجه الفعال لمواجهة أزمة السيولة والنقد التالف

بنك اليمن والخليج يشارك في مؤتمر (تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة) المنعقد في جنيف

دور البنوك في الاستقرار الاقتصادي وأهمية توفير الحماية لها

المصارف

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

Al-Masarif

العدد (34) يوليو 2024

www.yemen-yba.com

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association - Concerned with economic, financial and banking aspects

التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والمصرفية

بنك التضامن Tadhamon Bank

NBY

البنك الأهلي اليمني

بنك كل اليمنيين

55 عاماً
من التنمية والعطاء

البنك الأهلي اليمني

NBYBank NBYBank.YE 01/570885 www.nby.com.ye

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development
البنك الأول في اليمن
The First Bank In Yemen

تحويل لحساب مستفيد

www.ybrdye.com
YBRDYE
8000022

المصارف
Al-Masarif

العدد (34) | يوليو 2024

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة
العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري
الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

نائب رئيس الاتحاد اليمني للتأمين:
قطاع التأمين يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات

مدير وحدة الامتثال في البنك اليمني للانشاء والتعمير:
وحدة الامتثال خط الدفاع الرئيسي للبنك

جمعية البنوك اليمنية تشارك في احتفالية (محفظة جوالي) بالذكرى الثانية لدخولها السوق المالية اليمنية بأكثر من مليون مشترك

مصرف اليمن البحرين الشامل ينفذ برنامجاً تدريبياً في مجال التجارة الإلكترونية

كاك بنك يكرم الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية

برنامج جواهر التجاري يجري السحبين الرابع والخامس

كتابات

حفظ الله النهمي
36

أسامة الشوخي
38

وسام الحكيمي
37

إسكندر الحكيمي
47

مفتتح

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

دور البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأهمية توفير الحماية لها

لم يعد دور البنوك يقتصر اليوم على قبول ودائع الجمهور وتقديم القروض للتجار والمستوردين، فذلك مفهوم قاصر تجاوزه الزمن، حيث تطور دور البنوك وتوسع مع تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت تلعب دورا أساسيا وحيويا في دفع عجلة النشاط والتقدم الاقتصادي في البلاد، ولذلك فإن غياب البنوك من شأنه أن يصعب اجتذاب وتجميع مدخرات الأفراد والشركات وتوجيهها لتمويل حركة النشاط الاقتصادي وتقديم التسهيلات المالية للمستثمرين ورواد الأعمال لتنفيذ المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

إضافة إلى أن البنوك تعمل على مساعدة المستثمرين في اختيار الفرص الاستثمارية الواعدة من خلال المعلومات المتوفرة لها عن بيئة الأعمال وما يكتنفها من صعوبات ومخاطر استثمارية بما يساعدهم على تجنبها أو الاستعداد لها بالمعالجات الناجعة، كما تقوم بتقديم الخدمات المالية المطلوبة لإنجاز تلك المشاريع وتوفير فرص النجاح لها، ومن الصعب أن نتصور قيام نهضة اقتصادية دون البنوك أو في ظل بنوك ضعيفة ومحدودة الموارد.

وتقدم البنوك أيضا العديد من الخدمات التي تعزز الاستقرار المالي من خلال توفير الأدوات والمنتجات المالية التي تساعد في إدارة المخاطر المالية وتقليل التقلبات في الأسواق المالية.

ومن خلال تقديم خدمات مالية متنوعة وإيصالها إلى فئات أوسع من الناس، تساهم البنوك في تعزيز الشمول المالي وتمكين الفرد العادي من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بطريقة مستدامة.

وفي السنوات الأخيرة صار للبنوك دورًا حيويًا في دعم الابتكار والتطوير من خلال توفير التمويل والدعم للشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية مما يشجع الابتكار ويسهم في تطوير الاقتصاد.

وللبنوك إسهامات كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة الائتمان وتوفير القروض للحكومات والشركات الكبيرة، بما يساعد على توسعة النشاط الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى دخل المواطنين.

ولا تنشط البنوك بمعزل عن التطور التكنولوجي والمعلوماتي، فهي تعمل على تحديث خدماتها ووسائل عملها بشكل متواصل وتقدم الكثير من الخدمات المتطورة عبر الإنترنت والتطبيقات المحمولة، مما يسهل عمليات البنك ويوفر راحة أكبر للعملاء.

وباختصار، فالبنوك تعتبر عمودًا أساسيًا في بنية الاقتصاد الوطني حيث تؤثر بشكل كبير على نموه واستقراره وتطوره.

وإدراكنا للدور الهام والواسع الذي تلعبه البنوك في التطور الاقتصادي يجعلنا ندرك السبب الذي يدفع الحكومات في الدول المتطورة إلى الحرص على توفير بيئة مواتية لعملها، ودعم استقرار نشاطها والمسارعة لتقديم العون المالي اللازم لتعزيز مراكزها إذا ما تعثرت أو واجهت صعوبات تهدد نشاطها أو سلامة أموال المودعين لديها.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي تقوم به البنوك يتكون لدينا اليقين الكامل باستحالة أن يقوم أي كيان مالي آخر مثل شركات أو مكاتب الصرافة أو شبكات تحويل الأموال بمهام البنوك أو أن تحل محلها، وهذا لا يقلل من أهمية هذه الكيانات، ولكنه يؤكد فقط على ضخامة الدور المناط بالبنوك وأهميته، ومن المؤكد أن المؤسسات المالية الأخرى تقوم بدور هام في تحويل الأموال وتسهيل تداولها، وهو دور مساعد ومكمل للدور الذي تقوم به البنوك، ووجودها إلى جانب البنوك يساعد في تطوير الخدمة المالية وتحقيق الشمول المالي في البلاد.

وبالتالي فإن إدراكنا للدور الهام الذي تلعبه البنوك في دعم اقتصاد البلاد وتطويره، يجعلنا نحرص على سلامة تلك المؤسسات، وندعوا جميع صانعي القرار في بلادنا إلى متابعة وضع البنوك وتقدير مدى حساسيته، وأن يبدوا المزيد من الحرص على سلامة مراكزها، وأن يعملوا على تجنيبها المخاطر وعوامل الانقسام والتجاذبات السياسية، فهي لم تقم لخدمة فئة أو منطقة بعينها، بل قامت لخدمة كل مؤسسات النشاط الاقتصادي وأفراد الجمهور في مختلف أرجاء البلاد.

جمعية البنوك اليمنية: قرارات البنك المركزي في عدن تقوّض دور البنوك في خدمة النظام المصرفي

استنكرت جمعية البنوك اليمنية التهديدات والقرارات التعسفية من قبل مركزي عدن، والتي كان آخرها قراره بإلغاء تراخيص عمل ستة من البنوك الرئيسية دون أي مبررات قانونية أو اقتصادية.

وقالت الجمعية في بيان صادر عنها أن مثل تلك القرارات لن يكون لها من مردود سوى تكريس عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار في السوق المالية المحلية.

وأكد البيان أن مثل تلك القرارات والإجراءات الاستفزازية والارتجالية لن تؤدي إلا إلى تقويض الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي اليمني ووضع عراقيل إضافية تعيق البنوك عن أداء الدور المناط بها في خدمة المواطن اليمني ووحدات النشاط الاقتصادي في البلاد.

وأوضح البيان أن رسائل التحريض ضد البنوك الوطنية وإثارة الشبهات حول أنشطتها وكيل الاتهامات الزائفة لها بشكل جزافي هو عمل غير مسؤول يسيء إلى سمعة القطاع المصرفي اليمني، ويهز ثقة المتعاملين والبنوك المراسلة بالبنوك اليمنية عامة، ويضعف قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتخفيف المعاناة عن المواطنين في مرحلة هي غاية في الصعوبة.

وأشار البيان إلى أنه وفي ظل هذا الوضع البالغ التعقيد اتفقت البنوك اليمنية على تنفيذ إجراءات احتجاجية تصاعدية كتعبير رمزي يهدف إلى توضيح موقفها

ولفت النظر إلى ما تتعرض له البنوك اليمنية من قرارات وإجراءات تعسفية صادرة عن الجهة التي ألزمها القانون بحماية مؤسسات القطاع وتوفير بيئة آمنة لعملها.

وحمل بيان جمعية البنوك اليمنية قيادة البنك المركزي بعدن كامل المسؤولية عن أي مضاعفات أو أضرار تتعرض لها البنوك كنتيجة للقرارات والإجراءات التي تنفذها ضد البنوك بالمخالفة للقوانين وبعيدا عن المهنية ومبادئ الحكم الرشيد.

وعبر البيان عن أمل جمعية البنوك في أن تستشعر إدارة البنك المركزي بعدن المسئولية وتعيد مراجعة ما صدر عنها من قرارات تعيق عمل البنوك وتقوض دورها في خدمة الاقتصاد الوطني، والتسبب في المزيد من المعاناة للمواطنين.

وأهاب البيان بإدارة البنك أن تعمل على دعم استقلالية القطاع وحياديته، وأن تمارس دورها الإشرافي والتنظيمي في إطار من المهنية والالتزام الصارم بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط في القطاع، والإقلاع عن محاولة إقحام مؤسسات القطاع المصرفي في خضم التجاذبات والصراعات السياسية المحتدمة في البلاد.

جمعية البنوك تشارك في احتفالية (محفظة جوالي) بالذكرى الثانية لدخولها السوق المالية اليمنية بأكثر من مليون مشترك

شاركت جمعية البنوك اليمنية، ممثلة في الأستاذ/ محمود قائد ناجي، القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة، في احتفالية (محفظة جوالي) بالذكرى الثانية لدخولها السوق المالية اليمنية بأكثر من مليون مشترك.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقد بهذه المناسبة أعلنت محفظة جوالي التابعة لشركة (وي كاش) لخدمات وأنظمة الدفع الإلكترونية عن تجاوز عدد مشتركيها أكثر من مليون مشترك رغم دخولها المتأخر إلى السوق المالية اليمنية وإعلان إطلاقها في 31 من مايو عام 2022.

وخلال المؤتمر الصحفي أكد مدير عام نظم المدفوعات في البنك المركزي اليمني يحيى الخطيب حرص البنك المركزي اليمني على خلق وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المحلي من شركات وبنوك ومؤسسات تمويل بهدف تحقيق الأهداف المطلوبة.

وأشار إلى أهمية نشر الوعي والثقافة المالية على طريق تعزيز الشمول المالي.

ولفت إلى ان إعلان محفظة جوالي عن تجاوز عدد مشتركيها المليون مشترك بالمنجز والتحول النوعي الكبير في مجال التوعية المالية وتحقيق الشمول المالي والإسهام الفاعل في معالجة الكثير من الإشكاليات التي يواجهها القطاع المصرفي اليمني .. مؤكدا استعداد البنك المركزي اليمني لتقديم كافة أنواع الدعم والتسهيلات بما من شأنه الارتقاء بهذه الخدمات المالية الالكترونية وتطويرها.

من جهته أوضح المدير التنفيذي لشركة "وي كاش" عبدالباسط الشرفي أن الشركة تعمل من خلال المحفظة على نشر وتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية، وبناء الشراكات الواسعة مع قطاع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، والانتشار الواسع لخدماتها عبر أكبر شبكة من الوكلاء ونقاط الخدمة .

وأشار إلى أن محفظة جوالي مستمرة في سعيها لتقديم الخدمات الجديدة والمتنوعة وتعزيز دور المحافظ الإلكترونية من خلال استقطاب شرائح عملاء جديدة وتعزيز الثقافة المالية الإلكترونية لدى هذه الشرائح المجتمعية المختلفة.

وثمن الشرفي دعم وتعاون البنك المركزي اليمني للشركة وجهودها في تحقيق الشمول المالي والعمل على إيجاد الحلول الناجحة للكثير من الإشكاليات والصعوبات والتحديات الماثلة أمام القطاع المصرفي اليمني.

ونوه الى جهود البنك المركزي اليمني الكبيرة والمستمرة في تعزيز هذا القطاع الواعد.

فيما أكد نائب المدير التنفيذي لشركة "وي كاش" وليد الحضرمي الحرص على تلبية احتياجات جميع العملاء ورغباتهم بالدرجة الأولى عبر الوسائل المختلفة من مركز الاتصال الرئيسي ومراكز الخدمة المنتشرة عبر الفروع والوكلاء لضمان تقديم خدمة مستقرة وآمنة وبما يلبي احتياجات الفئات المستهدفة بمختلف شرائح المجتمع في عموم الجمهورية اليمنية.

من الحقول إلى الحصاد

تمويل زراعي يخدم مستقبلك

من بنك الأمل للتمويل الأصغر

يمكنك الان زيارة المنصة على الرابط:

ymp.ye

حمّل التطبيق

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

منصة التمويل الأصغر
Microfinance Platform

الآن

سدّد الرسوم الجامعية عبر محفظة

بيس pyes

WhatsApp
779800066 8000006

/AMBPYES

كاك بنك يكرم الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية

كرم كاك بنك الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية تقديرا لجهودها المتميزة في نشر واستخدام التكنولوجيا الرقمية المالية المُقدمة عبر تطبيق موبايل موني للمدفوعات الالكترونية، لتحصيل مختلف أنواع رسومها بالارتباط بنظام التحصيل المالي AFMIS، ضمن أفضل النماذج التي حققت نتائج عالية على مستوى مؤسسات القطاع العام.

وسلم رئيس قطاع العمليات وتقنية المعلومات في البنك م. ذاكر السامعي، ومعه مدير العلاقات العامة مدير المشروع أ. وديع الصبري و أ. احمد المنصور رئيس قسم عمليات النقود الالكترونية درع شركاء التميز لرئيس الهيئة الدكتور علي محمد عباس وشهادة التقدير للأخ مدير عام الشؤون المالية الأستاذ محمد عبداللطيف السنباني.

ويأتي هذا التكريم في إطار اهتمام البنك بتعزيز أوجه الشراكة الفاعلة وتحقيق الأهداف المشتركة مع مختلف الجهات والمؤسسات.

معهد كاك للتدريب المصرفي ينفذ برنامجاً تدريبياً حول الثقافة المصرفية لطلاب وطالبات الجامعات الحكومية والخاصة

اختتم معهد كاك للتدريب المصرفي، التابع لبنك التسليف التعاوني والزراعي- كاك بنك البرنامج التدريبي حول الثقافة المصرفية لطلاب وطالبات الجامعات الحكومية والخاصة في إطار المسئولية الاجتماعية للبنك.

هدف البرنامج على مدى ثلاثة أيام إلى رفد 50 مشاركاً ومشاركة بمهارات ومعارف حول خدمات البنك المصرفية بهدف الربط بين الجانب النظري والجانب العملي.

وتضمن البرنامج تعريف المشاركين بالبنك والخدمات المصرفية والتحليل المالي للمشاريع والتعريف بالعمليات الدولية والتجارة الدولية والصيرفة الإسلامية، والعلاقات العامة والتسويق المصرفي.

وفي ختام البرنامج تم تسليم المتدربين شهادة المشاركة في البرنامج.

مشتركو البرنامج ينتظرون بشغف السحب الأول على شقة الأحلام..

برنامج جواهر التجاري يجري السحبين الرابع والخامس

جواهر التجاري
Jawaher Al-Tejari

فاز الأخ/ حسن قاسم مرعي البدوي من فرع اب بسيارة فيات الإيطالية موديل 2024، عن فئة الرجال، كما فازت الأخت نجود عباس محمد مهدي، من الفرع الرئيسي، بذات الماركة، عن فئة حواء، في السحب الرابع ابريل 2024، من برنامج جواهر التجاري، المقدم من البنك التجاري اليمني.. وحقق البرنامج حلم الأخ محمد صالح حسين منصر من فرع شارع تعز بسيارة فيات الإيطالية موديل 2024، عن فئة الرجال، كما حقق حلم الأخت ابتسام شهاب لمنفعة عبدالعزيز بذات الماركة، عن فئة حواء، خلال السحب الخامس مايو 2024.

ووزع البنك، في كل سحب، جوائز نقدية لمشتركين اثنين بجائزة نقدية قيمتها 50.000 ريال لكل فائز عن فئة الرجال، ومشتركة واحدة عن فئة حواء بالمبلغ ذاته، كما فاز 5 مشتركين عن فئة الرجال بجائزة نقدية قيمة كل واحدة 30.000 ريال، وفازت 3 مشتركات عن فئة حواء بنفس المبلغ، وحالف الحظ 50 مشتركا بجائزة قدرها 10.000 ريال لكل مشترك، كما حالف الحظ 25 مشتركة بنفس المبلغ، وذلك في توزيع جواهر التجاري الشهري.

وينتظر مشتركو جواهر التجاري بشغف السحب الأول على شقة الأحلام الأولى عن العام الجاري 2024، الذي سيتم خلال السحب السادس، فمن سيحالف الحظ؟.

ويعتبر برنامج جواهر التجاري البرنامج المجتمعي الأقوى على مستوى اليمن والمنطقة العربية منذ عام 2007 إلى هذه اللحظة، ويقدم برنامج جواهر جوائز ذات قيمة عالية للمشتركين منها 24 سيارة إيطالية حديثة وعدد شقتين سوبر لوكس كل سنة بالإضافة إلى المئات من الجوائز النقدية الشهرية.

وقال الأستاذ/ إسكندر عبدالله الحكيمي- مدير إدارة التسويق، أن برنامج جواهر مازال يقدم الجوائز القيمة لعملائه، ومستمر في إدخال السعادة على الكثيرين من عملائه.

اكتشف عالماً من الامتيازات الحصرية مع بطاقة فيزا بلاتينيوم من **بنك التضامن**

خصـومـات في حجوزات الفنادق
والسيارات في جميع انحاء العالم

دخول صالات **كبار الشخصيات** في أكثر
من 25 مطار في الشرق الأوسط مجاناً

ميزة **الاستقبال** وتسهيل الإجراءات
والمعـــامـــلات في المطـــارات

خدمـات **طبية**

خـــاصيـــة **الأمـــان**
بوجود الشريحة الذكية

سـهولة سداد فواتير البطاقة
عبر تطبيق **التضامن موبـايل**

اطلبها الآن من أي مكان
عبر الإنترنت المصرفي
www.tadhamonbank.com/#online-banking

8001010
تضامن كول سنتر

بنك التضامن
Tadhamon Bank

جوالي JAWALI .. رفيقي المالي

المحفظة الإلكترونية الأوسع انتشاراً والأكثر ثقة والأجدر بتلبية احتياجات العملاء..

(جوالـــي) رفيـــق مالـــي لمليـــون مشتـــرك

عبدالباسط الشريف: أصبحت جوالي هي المنصة الأوسع انتشاراً والأكثر ثقة في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية

يحيى الخطيب: تجاوز عدد مشتركي (جوالي) المليون تحول نوعي كبير في مجال التوعية المالية وتحقيق الشمول المالي

وليد الحضرمي: ستظل محفظة (جوالي) حريصة على تلبية احتياجات جميع العملاء ورغباتهم بالدرجة الأولى

بالتزامن مع احتفالها بالذكرى الثانية لتأسيسها في ال 31 من مايو عام 2022 ودخولها السوق المالية اليمنية.. احتفلت محفظة (جوالي) في ال 5 من يونيو 2024 بوصول عدد مشتركيها إلى أكثر من مليون مشترك رغم دخولها المتأخر إلى السوق المالية اليمنية.

وبالمناسبة عقدت محفظة جوالي التابعة الشركة "وي كاش" لخدمات وأنظمة الدفع الإلكتروني مؤتمرا صحفيا ابتهاجا بمنجز المليون مشترك واحتفاء بالنجاحات المتعددة والمتميزة التي حققتها في ميدان العمل المالي المصرفي الرقمي طيلة العامين الماضيين.

وفي المؤتمر الصحفي أوضح المدير التنفيذي لشركة "وي كاش" عبدالباسط الشرفي أن تحقيق هذا المنجز يعد ثمرة من ثمار الحرص والعمل الدؤوب على تقديم الخدمات المالية الإلكترونية باعتبارها أقصر الطرق لتحقيق الشمول المالي، وكونها الأسرع والأقل تكلفة والأكثر أماناً وإسهاما في إيجاد الحلول الناجحة للكثير من الإشكاليات والصعوبات والتحديات الماثلة أمام القطاع المصرفي اليمني.

وأكد أن المحفظة وانطلاقا من رؤية الشركة ورسالتها الهادفة استطاعت أن تكون المنصة الأوسع انتشارا والأكثر ثقة في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية لجميع الفئات والقطاعات بجودة عالية ونجحت في تعزيز وضعها التنافسي وتحقيق النمو المتسارع في عدد مشتركيها الذي كان نتاجه أكثر من مليون مشترك وشبكة وكلاء بلغت أكثر من 3 آلاف وكيل لتقديم الخدمة وأكثر من 18000 نقطة بيع خلال مسيرة العامين من عملها في ميدان تقديم الخدمات المالية الإلكترونية.

ولفت إلى أن محفظة جوالي مستمرة في سعيها لتقديم الخدمات الجديدة والمتنوعة وتعزيز دور المحافظ الإلكترونية من خلال استقطاب شرائح عملاء جديدة وتعزيز الثقافة المالية الإلكترونية لدى هذه الشرائح المجتمعية المختلفة.

من جهته وصف مدير عام نظم المدفوعات في البنك المركزي اليمني يحيى الخطيب إعلان محفظة جوالي عن تجاوز عدد مشتركيها المليون مشترك بالمنجز والتحول النوعي الكبير في مجال التوعية المالية وتحقيق الشمول المالي والإسهام الفاعل في معالجة الكثير من الإشكاليات التي يواجهها القطاع المصرفي اليمني .

ولفت الخطيب إلى أهمية نشر الوعي والثقافة المالية على طريق تعزيز الشمول المالي .. مؤكدا حرص البنك المركزي اليمني على خلق شراكات استراتيجية مع مختلف الأطراف الفاعلة في السوق المحلي.

بدوره أوضح نائب المدير التنفيذي لشركة "وي كاش" وليد الحضرمي أن محفظة جوالي كانت ولا تزال وستظل حريصة كل الحرص على تلبية احتياجات جميع العملاء ورغباتهم بالدرجة الأولى عبر الوسائل المختلفة من مركز الاتصال الرئيسي ومراكز الخدمة المنتشرة عبر الفروع والوكلاء لضمان تقديم خدمة مستقرة وآمنة وبما يلبي احتياجات الفئات المستهدفة بمختلف شرائح المجتمع في عموم الجمهورية اليمنية .

وأكد استمرار عمل المحفظة مستقبلا في ميدان النهوض والإيفاء الكامل بالمسؤولية الوطنية والمجتمعية الملقاة على عاتقها من خلال تقديم المبادرات والإسهامات المجتمعية وتنفيذ برامج وفعاليات نشر وترسيخ ثقافة الشمول المالي الرقمي في أوساط المجتمع باعتباره أحد أهم ركائز دعم الاستقرار الاقتصادي والنقدي في البلاد .

ونوه إلى مضاعفة الجهود لتحقيق أكبر نسبة ممكنة من المشتركين في المحفظة في بلد يبلغ عدد سكانه أكثر من 30 مليون من خلال تقديم الخدمات المالية الإلكترونية المتكاملة وبناء الشراكات الفاعلة مع المؤسسات المالية والجهات ذات العلاقة الحكومية والخاصة ومؤسسات التمويل والمنظمات والهيئات المختلفة .

YKB

أنا
بيـــانـاتك
الرقـــمية

افتح حسابك
من مكـــانك

#فقط_إنطلق

الرقم المجاني: GSM. 5959 TollFree: CDMA. 8005959 | yk-bank.com YKBYEMEN

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

تتقدم جمعية البنوك اليمنية

بأحر التعازي وأصدق المواساة

للأستاذ / إبراهيم الحوثي

رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)

وذلك في وفاة والده

الأستاذ / أحمد أحمد الحوثي

مدير عام أمانة سر مجلس إدارة البنك المركزي اليمني الأسبق

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان..

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفون: **جمعية البنوك اليمنية**
عنهم: محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة وكافة أعضاء مجلس الإدارة

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

تتقدم جمعية البنوك اليمنية

بأحر التعازي والمواساة القلبية لأسرة الفقيد

الأستاذ / محمد عبدالله حسن الرحومي

أحد كوادر البنك المركزي ومستشار وخبير مصرفي له العديد من الكتب المالية والمصرفية والنقدية..

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان..

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفون: **جمعية البنوك اليمنية**
عنهم: محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

لا تشيل هم حمل النقود مع بطائق الدفع المسبق

بطاقات مقبولة الدفع في جميع المواقـــــع الإلكترونية والمنصات الرقمية

البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

ycbankye

8008000
009671299988

الماجستير بامتياز في المحاسبة المالية للباحث حسن الكبسي

نال الباحث حسن أحمد محمد الكبسي درجة الماجستير في المحاسبة بتقدير امتياز من كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء عن رسالته الموسومة " التحديات التي تواجه البنوك اليمنية في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية (IFRS 9) ".

هدفت الدراسة التي تعد أول رسالة ماجستير في هذا المجال إلى تحديد التحديات التي تواجه البنوك اليمنية في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية (IFRS 9).

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة أداة لها لاستطلاع آراء عينة البحث من جميع البنوك اليمنية البالغ عددها (19) بنكا المطلوب منها تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقا لـ IFRS 9.

واختار الباحث عينة قصدية من البنوك اليمنية للعاملين في: (الإدارة العليا، المالية، المخاطر والامتثال، التدقيق الداخلي، الائتمان) كما شمل مجتمع الدراسة موظفي قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي اليمني ومراجعي حسابات البنوك اليمنية. وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها..

أولا: تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقا لـ IFRS 9 في البنوك اليمنية يعزز من التعامل مع البنوك المراسلة ويزيد من ثقة المودعين.

ثانيا: وجود تحديات مالية في البنوك اليمنية في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لـ IFRS 9، حيث ستصل المخصصات المطلوب تكوينها إلى ما يقارب 5 أضعاف المخصصات الحالية منها المخصصات المطلوب تكوينها لأرصدة أذون الخزانة بما يقارب 291 مليار ريال يمني، ويمثل هذا المخصص 58% من أرصدة حقوق المساهمين للبنوك اليمنية.

ثالثا: وجود تحديات تنظيمية واقتصادية وإشرافية في البنوك اليمنية في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لـ IFRS 9، فتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الوضع الاقتصادي الحالي وانقسام البنك المركزي اليمني يُعد صعبا جدا، ولكن يمكن البدء بمعالجات التحديات المالية والتنظيمية والإشرافية.

وأوصى الباحث في الدراسة بعمل خطة مزمنة لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL).

واقترحت الدراسة أن تعد خطة التنفيذ على أربع مراحل رئيسية تشمل مرحلة استكمال البنية التحتية للتطبيق ومرحلة الاختبار وإعداد خطة التنفيذ ومرحلة التنفيذ الجزئي ومرحلة التنفيذ الكلي.

وقدمت الدراسة العديد من النصائح في كل مرحلة إضافة إلى اقتراح المزيد من الدراسات المستقبلية.

يشار إلى أن الباحث استفاد من خبرته في السوق كشريك في شركة وليد الحرازي وشريكه عضو جنيفا جروب انترناشيونال (GGI) المتخصصة في التدقيق والاستشارات.

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من الأستاذ الدكتور سلطان علي أحمد فوج من جامعة العلوم والتكنولوجيا- رئيسا للجنة ومناقشا خارجيا، والأستاذ الدكتور عبدالحميد مانع الصيح - عضوا ومشرفا، والدكتور محمد سعيد الحاج - عضوا ومناقشا داخليا.

تدشين تحصيل أجور الخدمات للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة- المرحلة الرابعة

برعاية رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي- كاك بنك، ومدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، تم تدشين المرحلة الرابعة لسداد رسوم خدمات هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة لفروع (تعز، إب، ذمار).

يأتي هذا التدشين في إطار توجه قيادة الدولة لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية بشأن تعزيز المدفوعات الإلكترونية والشمول المالي ومواكبة الابتكارات الرقمية التي تهدف لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور.

يذكر بأن التدشين تم بإشراف فريق مشترك من البنك والهيئة، مكون من طرف البنك من: مدير إدارة النقد الإلكتروني، مدير فرع الزبيري، مدير فرع إب، مدير فرع ذمار، مدير عمليات فرع الحوبان.

ومن طرف الهيئة: مدير عام الشؤون المالية، نائب مدير الايرادات، مدير مكتب الحوبان، مدير مكتب إب، مدير مكتب ذمار.

مع شامل موني

يمكنك سداد
كل فواتيرك المختلفة

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank
of Yemen & Bahrain

شامل موني
Shamil Money

الرقم المجاني
8000830

بنك اليمن والخليج يشارك في مؤتمر (تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة) المنعقد في جنيف

شارك بنك اليمن والخليج ممثلا برئيس مجلس الإدارة الدكتور مروان محمد خالد والقائم بأعمال المدير العام المهندس توفيق ناجي حنيش في مؤتمر "تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة" المنعقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف يومي 25 و26 يونيو 2024.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة الدكتور مروان محمد خالد أن مشاركة البنك في فعاليات المؤتمر جسدت الحرص الكبير على تنفيذ رؤيته الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعرف على التحديات التي تعترض طريق تحقيق أهداف التنمية في المنطقة العربية والاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى لمواجهة مثل هذه التحديات.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن " رؤية جديدة لتنمية مستدامة" هو الشعار الذي جسده بنك اليمن والخليج خلال مشاركته في المؤتمر وعنوان رؤيته التي عاد بها إلى السوق المصرفي اليمني لمواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وأكد أن البنك أخذ على عاتقه مسؤولية المشاركة في إيجاد الحلول لهذه التحديات وأن يكون جزءا من هذه الحلول من خلال تبنيه لأهداف التنمية المستدامة في كافة أنشطته.

وقال "إن رؤية جديدة لتنمية مستدامة" لن يكون فقط مجرد عنوان عريض لرؤية البنك وإنما هو مبدأ انتهجه وسيظل ينتهجه بنك اليمن والخليج في كافة أنشطته وعملياته المصرفية الداخلية أو الخارجية وفي تعاملاته مع العملاء والشركاء والمنافسين".

يشار إلى أن بنك اليمن والخليج حصل على جائزة البنك الأول للتنمية المستدامة في اليمن للعام 2023، تقديرا لاهتمامه بالعديد من الأنشطة المصرفية والمجتمعية التي تصب في صالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

ويشارك في حملة الاستدامة البيئية أسلوب حياة

محمد متاش

فهد عطية

شارك بنك اليمن والخليج في تنفيذ حملة النظافة للمتنزهات العامة بعنوان الاستدامة البيئية اسلوب حياة التي دشنها البنك بالتعاون مع صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء.

هدفت الحملة إلى رفع مستوى وعي مرتادي وزوار المتنزهات الطبيعية العامة بأهمية المحافظة على البيئة المحيطة والنظام البيئي باعتبار ذلك سلوكا حضاريا يجب أن يجسده جميع أبناء المجتمع وله انعكاساته المفيدة في حياة الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

وأكد مدير إدارة التسويق في بنك اليمن والخليج الأستاذ/ محمد متاش أن مشاركة بنك اليمن والخليج في حملة النظافة البيئية يجسد مدى التزام البنك ومساهمته الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أصبحت جزءا من نظام البنك الأساسي وثقافته المصرفية.

وأشار إلى أن هذه البرامج والأنشطة التي يشارك فيها البنك تاتي انطلاقا من استراتيجيته ورؤيته الواضحة الهادفة إلى الإسهام الفاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من جهته أكد مدير عام صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء الأستاذ/ فهد عطية أن دعم مثل هذه الحملات يعد من السلوكيات الحضارية التي تستفيد منها الاجيال الحالية دون المساس او الاضرار بحق الاجيال القادمه التي لها الحق ان تجد متنزهات طبيعية نظيفة وصحية.

ولفت إلى أن صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء يسعى دائما الى تعزيز وتشجيع مثل هذه المبادرات لضمان استمرارية الحياة البيئية والحد من التلوث وتأثير النفايات على الطبيعة والحياة البرية والبحرية.

الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين

YEMEN ISLAMIC INSURANCE CO.

الإسلامية للتأمين
islamic insurance

تأمين تعاوني .. بمفهوم إسلامي

مزايا التأمين لدينا:

- التأمين تكافلي 100%.
- الفائض التأميني: نسبة من الأقساط يتم إعادتها لحامل وثيقة التأمين في نهاية العام.
- سرعة ومرونة إجراءات دفع التعويضات.
- شركات إعادة التأمين الدولية ذات تصنيف إئتماني قوي.
- أسعار منافسة وخدمات متميزة.

رائدة التأمين التكافلي في اليمن

الجمهورية اليمنية ـ صنعاء شارع عمان ـ تقاطع شارع الجزائر

WWW.YIIC.CO +96701576757 INFO.YIIC.CO YIIC2001

أوضح نائب رئيس الاتحاد اليمني للتأمين، الأستاذ/ حافظ الباقري- مدير عام الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين- أن قطاع التأمين في اليمن يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي أثرت على نشاطه نتيجة استمرار الأوضاع السياسية غير المستقرة التي يمر بها البلد.

وأكد على أهمية قيام الجهات المختصة بعملية الرقابة والإشراف على قطاع التأمين بدورها في معالجة الإشكاليات والصعوبات التي يواجهها القطاع ..

مشيرا إلى أن الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين عملت بشكل مستمر ولا تزال من أجل الحفاظ على استقرار وتوازن محفظتها التأمينية وتعزيز موقعها في سوق التأمين اليمني .. تفاصيل في السياق التالي..

نائب رئيس الاتحاد اليمني للتأمين- مدير عام الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين الأستاذ/ حافظ الباقري:

قطاع التأمين في اليمن يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات

تراجع رأسمال شركات التأمين المحلية إلى 40% من رأس المال الفعلي

حافظ الباقري

الأوضاع السياسية غير المستقرة هي التحدي الأبرز بالنسبة لشركات التأمين في السوق اليمنية

نبدأ من حيث واقع التأمين حالياً في ظل الظروف التي تعيشها البلاد ماذا يمكن القول عن ذلك؟

واقع قطاع التأمين في اليمن يواجه العديد من المخاطر نتيجة تأثيرات الحرب واستمرار الصراع الدائر في البلاد والذي أثر بشكل سلبي على كافة القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاستثمارية وعملية التنمية كلياً.

ونظراً لحساسية قطاع التأمين بالنظر إلى طبيعة نشاطه وباعتباره أحد وسائل إدارة المخاطر الاحتمالية التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات.

وبسبب الأزمات السياسية وحالة عدم الاستقرار وغياب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة عانى قطاع التأمين صعوبات ومعوقات منذ عقدين من الزمن أثرت على نشاطه بشكل سلبي ونتج عن ذلك انخفاض معدلات نمو الأقساط المكتتبة لجميع أنواع التأمين بشكل كبير وانسحاب معظم شركات إعادة التأمين الدولية والإقليمية من سوق التأمين اليمني، إضافة إلى أسباب أخرى منها زيادة حجم التعويضات المدفوعة بسبب زيادة درجة المخاطر وانهيار العملة الوطنية وزيادة معدل التضخم وكذلك انقسام المؤسسات المالية، الأمر الذي جعل معظم التجار يتوقفون عن فتح اعتمادات في البنوك والتعامل مع شركات الصرافة، إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بتحويلات مستحقات شركات إعادة التأمين خارجياً.

كما أن زيادة التضخم أدت إلى انهيار العملة الوطنية حيث تراجع رأسمال شركات التأمين المحلية إلى 40% من رأس المال الفعلي وللأسف لم يتم معالجة المشكلة من قبل الجهات المختصة سواءً وزارة الصناعة والتجارة أو البنك المركزي اليمني الذي أوكلت إليه عملية الرقابة والإشراف على قطاع التأمين مؤخراً.

متفائلون جداً

كان قطاع التأمين يتبع وزارة الصناعة وحالياً يتبع البنك المركزي، هل تعتقد أن ذلك أفضل لنشاط التأمين؟.

البنك المركزي اليمني من المؤسسات المميزة في اليمن ونحن متفائلون جداً بهذه الخطوة وأتوقع أن تحقق نقلة نوعية في قطاع التأمين من خلال تنظيم الشركات وتقوية ملائتها المالية وتشجيع عملية دمج الشركات الصغيرة لإنشاء كيانات أقوى إدارياً وفنياً ومالياً.

ماهي الأهمية التي يكتسبها قطاع التأمين خاصة في ظل الحرب التي تعيشها البلد؟.

يكتسب قطاع التأمين أهمية خاصة في ظل الحرب حيث ترتفع مخاطر الحرب والعنف السياسي في مناطق النزاع، وهناك نوع من وثائق التأمين التي تحمي الأفراد والشركات من الخسائر المالية الناتجة عن الحرب وأعمال العنف السياسي الأخرى وتسمى هذه الوثيقة " إخطار العنف السياسي وتختصر إلى PV" وتوفر تغطية واسعة ضد المخاطر والأضرار التي تلحق بالممتلكات للمصانع وللشركات التجارية والخدمية وتغطي خسائر المباني والمعدات والآلات والأثاث.... الخ.

إضافةً إلى فقدان الدخل "الربح" وكذلك مطالبات المسؤولية القانونية الناشئة عن الحرب أو العنف السياسي، وتشمل هذه الوثيقة تغطية الحرب والثورات والانقلاب والتمرد العسكري والإرهاب والتخريب والشغب والاضطرابات الأهلية والاضراب والأعمال العدائية .... الخ. وتختلف تكلفة التأمين ضد مخاطر العنف السياسي اعتماداً على درجة المخاطر ومقدار التغطية المطلوبة بشكل عام، وتكون تكلفة التأمين ضد أخطار العنف السياسي أعلى في مناطق النزاع، وفوائد التأمين ضد مخاطر الحرب كبيرة حيث يوفر الحماية المالية وراحة البال للأفراد وكذلك للشركات العاملة في مناطق النزاع ويعتبر عنصراً حاسماً في استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها ويساعدها في الحماية من الخسائر المالية التي قد تكون مدمرة وكارثية.

توترات متصاعدة

ماهي أبرز التحديات الناتجة حالياً في سوق التأمين اليمنية؟.

تمثل الأوضاع السياسية غير المستقرة التحدي الأبرز بالنسبة لشركات التأمين العاملة في السوق وتحديداً التوترات المتصاعدة في المياه اليمنية والإقليمية والتي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار النقل والتأمين للبضائع المنقولة بحراً وتحديداً أسعار تغطيات تأمين الحرب والشغب والاضراب والاضطرابات المدنية (WSRCC). نتيجة الحصار المفروض على الموانئ اليمنية.

ما هو وضع الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين في ظل الحرب والحصار؟.

تحافظ الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين على استقرار وتوازن محفظتها التأمينية، مع السعي المستمر لتحقيق معدلات ربحية ممتازة تعزز من موقعها في السوق وتضمن حصة سوقية متوازنة حيث حققت المركز الرابع من بين أربعة عشر شركة تأمين للعام 2022م وبحصة سوقية بلغت 7% من إجمالي أقساط السوق اليمني، كما أن للشركة إنجازات عديدة على المستوى المحلي كان آخرها تأسيس شركة الحياة للتأمين الصحي حيث بلغت نسبة مساهمة الشركة فيها حوالى 30% منها، ونسبة الـ 70% المتبقية تعود إلى مجموعة من المؤسسات التجارية اليمنية ذات السمعة الطيبة والخبرة التجارية الناجحة في اليمن والمنطقة العربية.

وعلى الجانب الآخر، ساهمت الشركة في تأسيس شركة تأمين تكافلي في جمهورية جيبوتي وبلغت

مساهمتها 30% في الشركة الأفريقية التكافلية للتأمين (ATIC) بما يجسد رؤيتها على الواقع القائم على توسيع أعمالها في اليمن والقرن الأفريقي. كما تحرص الشركة للحفاظ على أداء متميز وتحقيق المزيد من الإنجازات بما يتماشى مع أهدافها وتوجهاتها المستقبلية وفقاً لخطتها الاستراتيجية ونأمل أن تستعيد المنطقة استقرارها الأمني والسياسي بما ينعكس إيجاباً على مختلف الدول العربية كي تنعم بالسلام والأمان.

أخطار متفاوتة

ماذا تعني إعادة التأمين لشركات خارجية، وهل شركات التأمين اليمنية غير مؤهلة للتأمين على القطاعات الكبيرة، على سبيل المثال قطاع النفط؟.

اختلاف الأخطار التي تقبلها شركة التأمين في محفظتها من حيث طبيعتها وقيمتها يؤدي إلى وجود فروق قد تكون كبيرة، الأمر الذي يهدد نشاطها ولكي تتلافى شركة التأمين تأثير الفروق على عملها يتوجب عليها أن تقبل أخطاراً بنفس القيمة ولها صفات واحدة حتى تتمكن من تطبيق قوانين الإحصاء كما ينبغي وهذا غير ممكن عملياً لأن محفظة شركة التأمين تحتوي دائماً على أخطار تتفاوت من حيث طبيعتها وقيمها.

إذاً وسيلة إعادة التأمين هي الوسيلة المثلى لتحقيق التناسق بين الأخطار حيث تمكّن شركات التأمين من التوسع في قبول العمليات التأمينية وفي تحقيق التوازن في محفظة الأخطار التي تحتفظ بها الشركة لنفسها، فشركة التأمين يمكن أن تحدد مسؤوليتها عن تحقق الأخطار المؤمن عليها وذلك بأن تحتفظ بجزء من الأخطار التي تقبلها وتسند بقية الأجزاء الأخرى لشركات إعادة تأمين وبهذه الوسيلة تستطيع شركة التأمين أن تتوسع في قبول الأخطار المختلفة مهما كانت مسؤوليتها لأنها تستطيع أن تحتفظ لنفسها بجزء من الأخطار وتعيد تأمين « إسناد» الجزء الآخر الذي يزيد على قدرتها.

وبهذا لم تعد مهمة إعادة التأمين قاصرة على مجرد التخلص من الجزء الفائض عن مقدرة شركات التأمين المباشرة بل أصبحت وسيلة من وسائل تفتيت الأخطار وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من شركات إعادة التأمين داخل البلد وخارجه.

ولا يمكن لشركة تأمين « مهما كان مركزها المالي وتاريخها في التعامل» الوقوف على قدميها دون إعادة التأمين، حيث تستطيع شركة التأمين بما لدى القائمين على إدارتها من خبرة فنية أن تحسن اختيار الطريق الذي تسلكه في إعادة التأمين وأن توطد قدمها في سوق التأمين بثبات متناهٍ مهما كانت طاقاتها المالية ومهما صادفتها سنوات شؤم وتمكنت من أن تحتفظ برأسمالها وما كونته من احتياطيات في منأى عن المخاطر، ولا نبالغ إن قلنا أن إعادة التأمين تعتبر العمود الفقري لكل شركة تأمين.

- علماً أن لدينا في سوق التأمين اليمني مجموعة من شركات التأمين ذوي ملائة مالية قوية ولديهم كوادر فنية مؤهله ومدربه إضافة إلى امتلاكهم علاقات واسعة مع شركات الإعادة الدولية مكنتهم من الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين واسعة التغطيات و التسهيلات في اكتتاب الأخطار الكبيرة مثل شركات النفط والغاز.

> **رغم كثرة الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين نجحت الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين في الحفاظ على استقرار وتوازن محفظتها التأمينية**

معوقات موضوعية

ماهي التحديات التي تواجه صدور قانون إلزامي للسيارات؟.

قانون التأمين الإلزامي على السيارات والمركبات في اليمن تم إقراره منذ أكثر من أربعة عقود من الزمان وتحديداً بعد إعلان الوحدة اليمنية إذ أقرت السلطة التشريعية قانون التأمين الإلزامي على السيارات وصدر بالقانون رقم 30 لعام 1990، للأسف تم تأجيل العمل به عدة مرات ولم يخرج إلى حيز التطبيق إلا في أواخر العام 2001 نظراً لوجود معوقات موضوعية تعود إلى أسباب تشريعية وقانونية حالت دون تطبيق القانون وعدم إشراك الأطراف ذات العلاقة مثل شركات التأمين وخبراء التأمين من فنيين وأكاديميين في مناقشة مواد القانون بما يحقق مصالح كافة الأطراف، حيث تم إصدار قانون تأمين إلزامي للمركبات مشوه وغير قابل للتنفيذ منذ صدوره عام 1990.

وفي نهاية العام 2001 بدأ الحديث يدور عن تطبيق القانون وباشرت الإدارات المعنية بالإجراءات والتدابير الهادفة إلى إلزام جميع مالكي وسائقي السيارات بتسديد رسوم التأمين وكانت إدارات المرور في مختلف مناطق البلاد بدأت خلال الثلاثة الأشهر الأخيرة من نفس العام تعميم التأمين الإلزامي وربطت بين تجديد وثائق السيارات وتسديد أقساط التأمين المحددة من قبل وزارة التجارة والصناعة باعتبارها الجهة المشرفة على قطاع التأمين في اليمن ووزارة الداخلية الجهة المنفذة للقانون إلا أن الأقساط التي حددت من قبل الوزارتين لم تلق قبولاً من قبل شركات التأمين المحلية التي عارضت المشروع وامتنعت عن تطبيقه بصيغته الحالية، حيث وضعت تعرفة أسعار غير فنية ولا تتناسب مع طبيعة وحجم الأخطار التي تغطيها وثيقة تأمين المركبات الإلزامي..

الأمر الذي أدى إلى تعليق العمل بالقانون من جديد بعد أن كانت إدارات المرور شرعت في تنفيذه في مختلف محافظات ومدن البلاد ثم عادت وزارة الداخلية وتراجعت عن تعليق القانون بإصدارها لتعميم جديد يقضي بتطبيق التأمين الإلزامي على السيارات الجديدة فقط فيما التأمين على السيارات المستعملة مايزال محل خلاف بين مختلف الأطراف المعنية وظلت المشكلة معلقة دون حل بسبب تباين وجهات النظر بين الجهات المشرفة على قطاع التأمين والمنفذة له وهما وزارتا التجارة والصناعة ووزارة الداخلية وبين شركات التأمين وممثليها في الاتحاد اليمني للتأمين.

علما أن شركات التأمين قدمت عدة ملاحظات وتحفظات على تطبيق التأمين الإلزامي على السيارات نظراً لوجود أسباب كثيرة تقف وراء إحجام الشركات عن تغطية التأمين الإلزامي على السيارات والمركبات منها أن القانون يكتنفه الكثير من الغموض وأن هناك ملاحظات حول القانون قدمها الاتحاد اليمني لشركات التأمين غير أنها لم تؤخذ في الاعتبار ومن هذه الملاحظات التي يطرحها الاتحاد أن فترة تغطية التأمين حددها القانون بثلاثة عشر شهراً فيما المتعارف عليه في كل البلدان أن يكون التأمين إما سنويا أو نصف سنوي أو لثلاثة أشهر وهذا الإجراء في حد ذاته غير منطقي. الأمر الآخر هناك خلاف حول وثيقة التأمين وكيفية وضعها وصيغتها فشركات التأمين ترى أن تكون هذه الوثيقة موحدة ولها حجة قانونية منظمة ومحددة لمسؤوليات شركات التأمين عن الأضرار المشمولة بالتغطية لكن الحاصل أن الجهات المعنية اقتصرت على سند قبض للمبالغ المحصلة وهذا يعني غياباً لشروط العقد وأركانه بين المؤمن وشركة التأمين ويبدو أن التباين الحاصل في وجهات النظر تجاه تطبيق التأمين الإلزامي على السيارات والمركبات في اليمن بين الجهات المشرفة والمنفذة وبين شركات القطاع الخاص تباين جوهري يحتاج إلى اتفاق بين الأطراف لحله .. ولكي يتم إعادة تفعيل القانون وإخراجه إلى حيز التنفيذ، أقترح الآتي:

- العمل على تأسيس شركة مختصة لفحص المركبات تتكون من عدة جهات فنيه وشركات التأمين لفحص المركبات وتقييم قيمة الضرر وقيمة التصليح.
- إعادة مناقشة أحكام مواد قانون التأمين الإلزامي للمركبات وتعديل بعض مواده.
- تحرير أسعار التأمين الإلزامي للمركبات مع تفصيل قوانين تشجع المنافسة ومنع الاحتكار.
- تفعيل قانون السير وتنفيذ مواده وما تضمنته من عقوبات بشكل صارم.
- إقامة ندوات وورش عمل متخصصة بتأمين المركبات بحضور جميع الأطراف ذات العلاقة لمناقشة قانون التأمين الإلزامي واللائحة التنفيذية له وإزالة الصعوبات التي حالت دون تنفيذ التأمين الإلزامي للمركبات والخروج بحلول عملية تسرع من تنفيذه.
- استكمال البنية التحتية لأنظمة السير مثل الإشارات المرورية وترقيم السيارات وإصلاح الطرقات.... الخ.

> **المعوقات الموضوعية التي تعود إلى أسباب تشريعية وقانونية حالت دون تطبيق قانون التأمين الإلزامي**

أوضحت مدير وحدة الامتثال في البنك اليمني للإنشاء والتعمير الأستاذة/ فادية شمسان أن قيادة البنك تبذل قصارى جهدها من أجل النهوض بمهام ومسؤوليات مكافحة الجرائم المالية وأكدت أن وحدة الامتثال في البنك تقوم بتنفيذ مهام الإشراف على مدى امتثال جميع إدارات البنك للسياسات والإجراءات الداخلية والقوانين المحلية والمعايير الدولية المنظمة للعمل المصرفي، وأشارت إلى أن البنك قام بتنظيم وتنفيذ الكثير من الدورات التدريبية لكادره الوظيفي في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال.. تفاصيل في السياق التالي..

حوار/ مدير التحرير

مدير وحدة الامتثال في البنك اليمني للانشاء والتعمير الأستاذة فادية شمسان:

نبذل قصارى جهدنا من أجل النهوض بمهام ومسؤوليات مكافحة الجرائم المالية

في البداية حدثونا عن وحدة الامتثال باعتبارها خط الدفاع الأول عن البنك من مخاطر الاختراق والتزوير؟.

وحدة الامتثال أو إدارة الالتزام/الامتثال على اختلاف التسمية بحسب الهيكل الإداري الخاص بكل مؤسسة مالية، ومع أهمية الإشارة إلى أن المهام الأساسية الموكلة لهذه الوحدة/ الإدارة تظل متشابهة إن لم تكن متطابقة في جميع المؤسسات المالية وإن اختلف المسمى.

هي وحدة/ إدارة تتميز عن غيرها من الوحدات والإدارات بكونها تابعة لمجلس إدارة المؤسسة المالية ولها استقلاليتها الخاصة بها لضمان عدم التأثير عليها من قبل أي إدارات أخرى خاصة الإدارة التنفيذية مما يعطيها المساحة والقدرة على مراقبة الامتثال لجميع القوانين والسياسات والإجراءات الداخلية والمحلية وكذلك الالتزام بالمعايير الدولية ومن هنا جاءت تسميتها بإدارة / وحدة الامتثال أو الالتزام كونها مستقلة وتابعة فقط لمجلس الإدارة ومعنية بتنفيذ المهام الموكلة إليها والمتمثلة في مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات والرفع فورا لمجلس الإدارة حال وجود أي خروقات لتلك السياسات والإجراءات من قبل أي إدارة أخرى في البنك أو في المؤسسة المالية . وبشكل مختصر يمكن التعريف بوحدة الامتثال بالقول : هي الإدارة / الوحدة التي تقوم بالإشراف على مدى امتثال المؤسسة المالية للسياسات والإجراءات الداخلية والقوانين المحلية والمعايير الدولية المنظمة للعمل المصرفي.

حسب المعايير الدولية

ماذا عن مهام وأعمال ومسؤوليات وحدة الامتثال؟.

المهام والمسؤوليات المنوطة بوحدة الامتثال كثيرة بحسب المعايير الدولية وبحسب قانون مكافحة غسل الأموال رقم (1) لعام 2010 وتعديلاته بالقرار رقم (17) لعام 2013 وبحسب المنشورات الدورية رقم (1) و(2) لعام 2012 الصادرة من البنك المركزي اليمني، وأيضا المنشور الدوري للبنك المركزي رقم (5) لعام 2018 وهو الأهم والذي بإمكان القارئ الكريم الاطلاع عليه للتعرف بشكل مفصل على المهام الموكلة لوحدات الامتثال في البنوك اليمنية والتي سأحاول اختصار الحديث عنها هنا قدر المستطاع على النحو التالي:

- أبرز المهام المسندة لوحدة الامتثال هي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشمل أيضا كل جوانب الامتثال لسياسات البنك الأخرى مثل مكافحة الفساد والاحتيال وحتى ما يتعلق بسلوك الموظفين وما إذا كان متوافقا مع الميثاق الأخلاقي المعتمد في الدولة وفي المؤسسة المالية.
- تستند وحدة الامتثال في جميع أعمالها على المنهج القائم على المخاطر سواء كانت مخاطر العملاء، أو مخاطر المنتجات المقدمة من خلال المؤسسة المالية، وقنوات تقديم تلك الخدمات والمواقع الجغرافية.
- تركز وحدة الامتثال في أعمالها على جانبين أساسيين هما جانب التعامل الداخلي الخارجي مع البنك المركزي اليمني والبنوك المراسلة الأجنبية والامتثال للمعايير الدولية المقررة من قبل الفاتف، ولجنة بازل وغيرها من المنظمات الدولية المعتمدة في هذا المجال، وكذلك العقوبات الدولية مثل العقوبات الخاصة بمجلس الأمن والعقوبات الخاصة بالدول التي تقوم المؤسسة المالية بالتعامل معها خارج أراضي الوطن.
- فيما يتعلق بالعمل الداخلي، تعتبر وحدة الامتثال خط الدفاع الثاني لحماية البنك أو المؤسسة المالية من أي مخاطر تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال حيث يقع العبء الأكبر هنا على الكادر الوظيفي لخدمة العملاء (خط الدفاع الأول) الذي يجب أن يكون مدربا على التعامل مع مثل هذه المخاطر ويجب أن يتبع جميع السياسات الخاصة بفتح الحسابات وإجراء العمليات المصرفية وأهمها إجراءات العناية الواجبة والفائقة والقيام بالتواصل مع وحدة الامتثال إما عن طريق ضابط الاتصال بالفرع أو التواصل المباشر بالوحدة إن لزم الأمر في حالة الشك أو التأكد من وجود عملية غسل أموال أو تمويل إرهاب أو احتيال أو غيرها من الجرائم المالية.

فادية شمسان

الجرائم المالية جرائم متجددة ويقوم مرتكبوها بتطوير طرقهم بشكل يومي

خط دفاع أول

وكيف يتم التعامل مع الجهات الخارجية؟.

فيما يتعلق بالتعامل مع الجهات الخارجية والبنوك المراسلة، تعتبر وحدة الامتثال خط الدفاع الأول عن البنك من المخاطر المحتملة، كونها هي من تستقبل وتشرف على إرسال جميع التحويلات والتعاملات الأجنبية الواردة عبر شبكة سويفت العالمية والتي تقوم بفلترة جميع العمليات الواردة للبنك أو الصادرة منه، والتأكد من خلو تلك العمليات من احتمالات المخاطر التالية على سبيل الذكر لا الحصر:

- وجود مستفيد أو مرسل العملية في قوائم الحظر العالمية أو القوائم السوداء الخاصة بالبنك المركزي اليمني أو البنك اليمني للإنشاء والتعمير.
- عدم وجود أسباب منطقية لتلقي أو إرسال التحويل الخارجي وعلاقة المرسل بالمستفيد.
- الاشتباه بأن عملية التحويل تحتوي على أي مؤشرات احتيال، أو تمويل إرهاب، أو غسل أموال.
- في حال الاشتباه بوجود مثل هذه المخاطر تقوم وحدة الامتثال بإرسال الاخطارات لوحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي حول عملية التحويل التي ترى فيها الوحدة أي مؤشر

لغسل أموال، أو تمويل إرهاب أو احتيال أو ما شابه ذلك من الجرائم المالية.

- اكتشاف مثل هذا النوع من المعاملات يتم إما عن طريق الإبلاغ الداخلي امن قبل موظفي البنك بجميع فئاتهم ومناصبهم من جهة أو عن طريق التحليل الدائم للعمليات المالية المنفذة في البنك والذي تقوم به وحدة الامتثال بصفة دورية من جهة أخرى.

- تجدر الإشارة هنا إلى مثل هذه المهام يجب ألا يقتصر القيام بها على وحدة الامتثال بل يجب أن يقوم بها كل المواطنين الذين يضعون واجب الحماية والحفاظ على أمن الجمهورية اليمنية نصب أعينهم ويعملون كجنود مخلصين من أجل ضمان خلو التعاملات المالية المنفذة عن طريق المؤسسات المالية من عمليات مشبوهة قد تضر باقتصاد أو أمن وطننا الحبيب ومن هنا جاء مسمى ضابط الامتثال أو ضابط الاتصال بدلا عن اسم موظف الامتثال أو موظف الاتصال.

استهداف أكثر فئة

هل هناك دورات ينظمها البنك لتأهيل الموظفين في هذا الجانب سواء في البنك أو في المعهد المصرفي؟.

نعم بالتأكيد يقوم البنك بتنظيم وتنفيذ الكثير من الدورات التدريبية في هذا المجال وفي شتى مجالات العمل المصرفي وفيما يخص مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال يتم استهداف أكثر من فئة من الموظفين في دورات تخصصية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما يتعلق بالأعمال الموكلة لتلك الإدارات أو الأقسام.

ولتأهيل الكادر المتميز في هذا المجال يعتمد البنك اليمني للإنشاء والتعمير في تنفيذ هذه الدورات التدريبية الخاصة على كوادره المؤهلين بالإضافة إلى كوادر متخصصة من خارج البنك ومنهم على سبيل المثال القاضي رشيد المنيفي عضو ومقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال إلى جانب الاستعانة بالكوادر الأخرى من ذوي التخصص.

وفي هذا الإطار نفذ مركز التدريب الخاص بالبنك خلال العام 2024 عدداً من الدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال التي شملت موظفي الصندوق وموظفي إدارة المراجعة ومدراء الفروع كل بحسب مهامه وصلاحياته، إضافة إلى تنفيذ دورة تدريبية خاصة لموظفي الإدارة العليا للبنك حضرها رئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ حسين فضل هرهره وبعض أعضاء مجلس الإدارة ونواب المدير العام ومدراء الإدارات وهو الأمر الذي جسد مدى الاهتمام الكبير بهذا المجال.

إلى جانب الدورات التي ينفذها مركز التدريب الخاص بالبنك قام موظفو البنك بحضور العديد من الدورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي ينظمها معهد الدراسات المصرفية ولدينا حالياً عدد من موظفي البنك الذين يتلقون دورات الدبلوم الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا السياق حصل الأخ علي العواوي نائب مدير إدارة المراجعة في البنك على شهادة الكامز CAMS خلال هذا العام ويستعد آخرون لحضور اختبار الكامز قريبا بعد حضورهم الدورة التأهيلية لذلك في معهد الدراسات المصرفية.

ما هي الأنظمة التي يتبعها البنك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟.

يستخدم البنك اليمني للإنشاء والتعمير أنظمة عالمية لتمرير عملياته الداخلية والخارجية، ويعتبر أول بنك يمني يقوم باستخدام برنامج T24 المقدم من الشركة العالمية تيمينوس Temenos وخلال هذا العام بدأ البنك باستخدام نظام SWIFT TSS وهو نظام فلترة التحويلات الخارجية عن طريق شركة سويفت نفسها ويضمن هذا النظام تحديث القوائم العالمية بشكل تلقائي وبالتالي يضمن امتثال أقوى وتخفيف مخاطر تمرير العمليات المالية التي قد تحتوي على أسماء في القوائم السوداء أو قوائم العقوبات العالمية.

> **وحدة الامتثال خط الدفاع الرئيسي لحماية البنك من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال**

جرائم متجددة

في ظل التطور التكنولوجي المستمر هل لدى البنك القدرة على مجارات ذلك التطور فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال؟.

جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال وغيرها من الجرائم المالية هي جرائم متجددة يقوم مرتكبوها بتطوير طرقهم بشكل يومي ولذلك نقول مكافحة غسل الأموال وليس القضاء على تلك الجرائم. ولا شك أن البنك اليمني كغيره من البنوك المحلية والعالمية يبذل قصارى جهده وكل ما يستطيعه من أجل إيجاد وحدة امتثال قادرة على حمايته من الجرائم المالية ويتجلى ذلك من خلال عمل البنك على تحديث أنظمته وتدريب الموظفين والبحث عن حلول آلية لتخفيف العبء عن وحدة الامتثال وكل ما نأمله من الله هو أن تتحسن أوضاع وطننا الحبيب لتتسنى للبنوك والمؤسسات المالية فرص العمل أكثر على هذا الجانب، وبالتالي حماية القطاع المصرفي اليمني الذي لا شك أن جميع مؤسساته المالية تبذل هي الأخرى قصارى جهدها من أجل مكافحة جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب والاحتيال.

Yemen Bank For Reconstruction & Development

مصرف اليمن البحرين الشامل ينفذ برنامجاً تدريبياً لأكثر من 200 سيدة يمنية في مجال التجارة الإلكترونية

تأكيداً لرؤيته ورسالته المصرفية وضمن أنشطته المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية، نفذ مصرف اليمن البحرين الشامل برنامجاً تدريبياً في مرحلته الأولى لأكثر من 200 سيدة يمنية لتأهيل رائدات أعمال في مجال التجارة الإلكترونية ومهارات التسوق الإلكتروني والدفع عبر بطاقات الإنترنت.

وقد شمل البرنامج تدريباً عملياً على خطوات التسجيل والتسوق الالكتروني عبر بطاقات الانترنت الالكترونية، ومعرفة الجوانب المتعلقة بشراء البضاعة وشحنها ومتابعة وصولها حتى استلامها.

وقد تم التركيز في البرنامج على خطوات التسوق والشراء من الموقع الإلكتروني الشهير شي إن (SHEIN) كونه يحظى مؤخراً باهتمام بالغ من قبل المتسوقين ومعظم عمليات الشراء والتسوق الالكتروني تتم من خلاله وفقاً للإحصائيات الأخيرة.

ويأتي اعتماد المصرف لهذا البرنامج التدريبي وتبني مثل هذه الأنشطة المهمة في إطار التزامه بالمسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافة التسوق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية إسهاما منه في تعزيز عملية التحول الرقمي والشمول المالي في البلاد. كما يهدف البرنامج الى تشجيع السيدات وتأهيلهن الى رائدات أعمال مستقبلاً، بالإضافة الى تمكين المرأة اليمنية من ممارسة النشاط التجاري الالكتروني علمياً وعملياً بما يتناسب مع ظروفها والتزاماتها الأخرى، حيث لا تتطلب هذه الأنشطة دوام محدد أو حضور الى مقر عمل معين وإنما بإمكان المرأة اليمنية تنفيذ هذه الأنشطة من مكان إقامتها بما يضمن لها حياة كريمة وتحسين مستواها المعيشي وخدمة مجتمعها بالإضافة الى اكتساب مهارات جديدة والمساهمة في زيادة الأسر اليمنية المنتجة وتنمية الاقتصاد الوطني.

وخلال الدورة التدريبية التي قدمتها المدربة مريم خليل تم إكساب المتدربات العديد من المهارات التي تساعدهن في عملية التسوق الإلكتروني الناجح عبر الويب واستكمال عمليات الدفع عبر بطاقات الانترنت بالشكل الأمثل بما يضمن إتمام عمليات الشراء والحصول على المنتجات التي يرغبن في شرائها من هذه المواقع وإعادة بيعها لعميلاتهن من ربات البيوت وغيرهن في السوق المحلي ويستمر تنفيذ هذا البرنامج من 22 مايو 2024م وحتى 12 يونيو 2024.

وفي هذا السياق أشار مساعد المدير العام لمساندة الفروع الأستاذ/ أمين محمد الريمي أن هذا البرنامج التدريبي يأتي في إطار مسؤولية المصرف المجتمعية ورسالته الهادفة في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع اليمني لا سيما قطاع المرأة والسيدات اليمنيات من خلال تدريبهن وتأهيلهن بما يمكنهن من ممارسة الأعمال التجارية إلكترونياً وبما يتناسب مع ظروف المجتمع والمرأة اليمنية، كما أن المصرف يقوم بتقديم خدمات إلكترونية مميزة متمثلة في بطاقات الويب سيرفر الالكترونية وخدمات المحفظة الالكترونية شامل موني والعديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تساعد العملاء على تنفيذ معاملاتهم المالية وتجارتهم الالكترونية بشكل آمن وبسهولة ومرونة وفق أفضل الممارسات، كما يسعى المصرف لتقديم جميع خدماته المصرفية إلكترونياً تحقيقاً لعملية التحول الرقمي وتعزيزاً لعملية الشمول المالي في البلاد.

7 من موظفي بنك التضامن يحصلون على شهادات مدقق معتمد

حصل 7 من موظفي بنك التضامن على شهادات مدقق معتمد كتتويج للنجاحات التي يحققها البنك في المجال المالي والمصرفي والخدمات التي يقدمها خاصة في جانب المراجعة والتدقيق وفق المعايير الحديثة.

وتم تكريمهم خلال الملتقى الثاني للمدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المالية اليمنية الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع جمعية المراجعين الداخليين بعنوان: (نحو تدقيق داخلي فعال).

وفي حفل التكريم اشاد نائب المدير العام، الأستاذ بشير المقطري بالموظفين الحاصلين على الشهادات.. قائلاً: "إن كوادرنا البشرية قيمة نعتز بها فهم الأساس في تحقيق التميز والنجاح في العمل المصرفي".

وهدف الملتقى إلى إطلاع المشاركين من البنوك والمؤسسات المالية اليمنية على كل جديد في المراجعة والتدقيق وإيجاد نافذة لتبادل الخبرات بين المختصين في هذا المجال وكذا التعرف على حوكمة وظائف التدقيق الداخلي حسب المعايير الحديثة ودور مسؤولي التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومخاطر الأمن السيبراني.

يشار إلى أن الذين حازوا على شهادات مدقق معتمد كل من: عبدالرحمن حسان- انور بجاش- ماجد الدهبلي - محمد الدهمشي- هشام خالد- عبدالله الحمادي وأمين الزعيم.

التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والمصرفية

بالنظر إلى ما باتت تفرضه النسخة الحديثة من معايير التدقيق الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) في عام 2024 والمقرر دخولها حيز التنفيذ في يناير 2025 من ضرورات توجه للبنوك والمؤسسات المالية نحو إعادة تحديث قوانين ولوائح تنظيم مهنة التدقيق الداخلي بما يتوافق مع التطورات الجديدة والمتسارعة التي تمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي أبرزها وما يمكن لتلك التقنيات إحداثه من تأثير في تحسين عمليات التدقيق الداخلي، وبالتزامن مع انعقاد الملتقى الثاني للمدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المالية اليمنية الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي اليمني بالتعاون مع جمعية المراجعين الداخليين بعنوان (نحو تدقيق داخلي فعال)، يأتي ملف هذا العدد من مجلة المصارف، متضمنا عددا من المواد التخصصية التحليلية التي تؤكد أهمية ودور التدقيق الداخلي كعنصر فعال في حوكمة البنوك ومواكبة التطورات .. إلى التفاصيل..

التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والمصرفية.. التشريعات والأهمية وتحديات التطبيق

رغم أهمية التدقيق الداخلي ورغم وجود التشريعات اليمنية المتعلقة بتوضيح مفهومه وتأكيد أهميته وتنظيم عملية تطبيقه لا يزال التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والمصرفية اليمنية يواجه العديد من تحديات التطبيق..

وانطلاقا من ذلك نحاول الكتابة بشيئ من الإيجاز في سياق هذه المقالة المتواضعة عن مفهوم التدقيق الداخلي والتشريعات الأساسية المتعلقة به وأهمية تطبيقه في مؤسسات القطاع المالي المصرفي اليمني.

خالد الخولاني*

تعريف التدقيق الداخلي

هو نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقديم خدمات الضمان والاستشارات المصممة لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسات ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الحوكمة.

والتدقيق الداخلي: هو عملية تقييم مستقلة يتم إجراؤها داخل المنظمة أو المؤسسة للتأكد من كفاءة وفعالية العمليات المالية والإدارية ويلعب التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في المؤسسات المالية بسبب تعقيد العمليات المالية والحاجة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح المالية المتعددة.

التشريعات المتعلقة بالتدقيق الداخلي في اليمن

كما هو الحال في العديد من الدول، تلعب التشريعات في بلادنا دورًا مهمًا في تنظيم وتوجيه أنشطة التدقيق الداخلي، وتهدف هذه التشريعات إلى ضمان الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية والشركات العامة والخاصة.. وسنستعرض هنا بعض الجوانب الأساسية للتشريعات اليمنية المتعلقة بالتدقيق الداخلي.

1. قانون الشركات التجارية اليمني:

ينظم قانون الشركات التجارية (رقم 22 لعام 1997) العديد من الجوانب المتعلقة بإدارة الشركات، بما في ذلك متطلبات التدقيق والمراجعة، وينص القانون على ضرورة تعيين مدققي حسابات مستقلين للشركات الكبيرة لضمان نزاهة وشفافية التقارير المالية.

2. قانون البنوك والمؤسسات المالية:

يتضمن قانون البنوك (رقم 38 لعام 1998) أحكامًا تتعلق بالرقابة والتدقيق الداخلي للبنوك والمؤسسات المالية، ويوجب القانون على هذه المؤسسات وجود وحدات تدقيق داخلي فعالة تعمل على تقييم ومراقبة الأنشطة المالية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

3. قانون مكافحة الفساد:

يهدف قانون مكافحة الفساد (رقم 39 لعام 2006) إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية والخاصة، ويتطلب القانون إنشاء وحدات تدقيق داخلي قوية لمراقبة الأنشطة المالية والإدارية والكشف عن أي مخالفات أو تجاوزات.

4. اللائحة التنفيذية لقانون البنوك:

تتضمن اللائحة التنفيذية لقانون البنوك أحكامًا تفصيلية حول كيفية تنفيذ التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية. وتحدد اللائحة متطلبات الكفاءة والاستقلالية لوحدات التدقيق الداخلي وتضع إطارًا لتقارير التدقيق والرقابة.

دور الهيئات الرقابية

1. البنك المركزي اليمني:

يلعب البنك المركزي اليمني دورًا مهمًا في تنظيم ومراقبة الأنشطة المالية في البلاد، بما في ذلك الإشراف على وحدات التدقيق الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية، ويصدر البنك المركزي تعليمات وتوجيهات لضمان امتثال هذه المؤسسات للمعايير الدولية والمحلية للتدقيق.

2. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

يُعتبر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الرقابة على الأنشطة المالية والإدارية في المؤسسات الحكومية. ويعمل الجهاز على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتقديم توصيات لتحسين الكفاءة والنزاهة.

أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية

1. تعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح:

تعد المؤسسات المالية من بين المؤسسات الأكثر تنظيمًا حيث يجب عليها الالتزام بمختلف القوانين واللوائح المحلية والدولية، وتساعد عمليات التدقيق الداخلي على ضمان امتثال المؤسسة لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يقلل من مخاطر العقوبات المالية والقانونية.

2. تحسين إدارة المخاطر:

قد تتعرض المؤسسات المالية لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. ويلعب التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تحديد وتقييم هذه المخاطر وتقديم التوصيات للتخفيف منها، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي للمنظمة.

3. تحسين الكفاءة التشغيلية:

من خلال مراجعة وتحليل العمليات والإجراءات الداخلية، يمكن للمدققين الداخليين تحديد المجالات التي يمكن تحسينها لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة. وهذا يساعد على تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، مما يساعد على تحسين

الربحية الإجمالية للمنظمة.

4. حماية الأصول المالية:

يساعد التدقيق الداخلي على ضمان الحفاظ على الأصول المالية للمؤسسة واستخدامها بشكل فعال، ومن خلال تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، يمكن للمدققين الداخليين تحديد الثغرات الأمنية والعمل على حلها.

5. تعزيز الشفافية والمساءلة:

التدقيق الداخلي يعزز الشفافية والمساءلة داخل المنظمة أو المؤسسة، ويساعد ذلك على بناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالتالي تعزيز سمعة المؤسسة وزيادة جاذبيتها الاستثمارية.

6. دعم اتخاذ القرار:

يوفر التدقيق الداخلي معلومات قيمة للإدارة العليا تساعدها في اتخاذ قرارات مستنيرة، ويمكن لتوصيات المراجعين الداخليين أن تسهم في تحسين استراتيجيات العمل وتوجيه الموارد بشكل أكثر فعالية.

7. تحسين نظام الرقابة الداخلية:

يساعد التدقيق الداخلي على تقليل الأخطاء والاحتيال والفساد من خلال تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والتوصية بالتحسينات.

وبشكل عام : يعد التدقيق الداخلي عنصرا أساسيا في الهيكل الإداري للمؤسسات المالية تبرز أهميته من خلال تعزيز الامتثال، وإدارة المخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وحماية الأصول، وتعزيز الشفافية، ودعم اتخاذ القرار، والمساهمة في تحقيق الاستدامة والنمو المستدام للمؤسسة المالية، كما أن دور التدقيق الداخلي يتجاوز مجرد التحقق من الأرقام، ليصبح شريكًا استراتيجيًا في نجاح المؤسسة، وتعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح، ويعد التدقيق الداخلي أيضا حجر الأساس في تطبيق المعايير الدولية والممارسات الأخلاقية في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

التحديات التي تواجه التدقيق الداخلي للمؤسسات المالية

1. تعقيد النظام المالي: تتعامل المؤسسات المالية مع أنظمة مالية معقدة ومتطورة، ويتطلب التدقيق الداخلي فهمًا عميقًا لهذه الأنظمة والقدرة على تتبع التغييرات المستمرة وتقييم تأثيرها.

2. التكنولوجيا والابتكار: مع التقدم السريع للتكنولوجيا، تواجه المؤسسات المالية تحديات متزايدة في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات، ويجب أن يقوم التدقيق الداخلي بتتبع التطورات التكنولوجية وتقييم مدى استعداد المؤسسة لمواجهة هذه التحديات.

3. التغييرات التنظيمية: بسبب التغيرات المستمرة في القوانين واللوائح، تواجه المؤسسات المالية ضغوطا تنظيمية متزايدة، ويجب أن يظل التدقيق الداخلي على اطلاع بهذه التغييرات ويضمن الالتزام المستمر بها.

4. إدارة المواهب: يتطلب التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية فريق عمل ذا كفاءة عالية ومدرب جيداً، وتحتاج إدارة المواهب إلى ضمان استمرار تطور مهارات المدققين الداخليين لمواكبة المتطلبات الجديدة والتحديات المتزايدة.

التحديات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية

1. التكيف مع البيئة التنظيمية المختلفة:

تختلف القوانين واللوائح من بلد إلى آخر، مما يستدعي تعديلات في تطبيق المعايير لتلبية المتطلبات المحلية.

2. الحفاظ على استقلالية التدقيق الداخلي:

يمكن أن تواجه الإدارات التدقيقية ضغوطًا من الإدارة العليا أو جهات أخرى داخل المؤسسة، مما يهدد استقلاليتها وموضوعيتها.

3. تطوير مهارات المدققين:

يجب على المؤسسات الاستثمار في تدريب وتطوير مهارات المدققين الداخليين لضمان امتلاكهم للمعرفة والخبرة اللازمة لتطبيق المعايير بكفاءة.

4. إدارة التغيير التنظيمي:

قد يكون من الصعب تنفيذ التغييرات اللازمة لتطبيق معايير جديدة أو معدلة داخل المؤسسة، خاصة في البيئات التي تتسم بالجمود أو المقاومة للتغيير.

5. استخدام التكنولوجيا:

يتطلب تطبيق المعايير الحديثة استخدام تقنيات متقدمة لتحليل البيانات والتدقيق الرقمي، مما يستلزم استثمارات كبيرة في البنية التحتية التقنية

توصيات لتحسين تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

لتحسين تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في المؤسسات، يمكن اتباع التوصيات التالية:

1. تعزيز التدريب والتطوير المهني:

تنظيم برامج تدريبية دورية ومتخصصة للمدققين الداخليين لتطوير مهاراتهم ومعرفتهم بالتقنيات الحديثة والمعايير الدولية.

> **تساعد عمليات التدقيق الداخلي على ضمان امتثال المؤسسات المالية لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وتقليل مخاطر العقوبات المالية والقانونية**

2. استخدام التكنولوجيا المتقدمة:

تبني أدوات التدقيق الرقمي والتحليلات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتعزيز كفاءة وفعالية عمليات التدقيق.

3. تطوير سياسات وإجراءات واضحة:

وضع سياسات وإجراءات داخلية واضحة تتوافق مع المعايير الدولية وتضمن استقلالية وموضوعية المدققين الداخليين.

4. تعزيز التواصل بين المدققين وأصحاب المصالح:

تشجيع التواصل المستمر بين المدققين الداخليين ومجالس الإدارة والإدارات التنفيذية لضمان فهم واضح لأهداف وتوقعات التدقيق.

5. إجراء مراجعات دورية:

إجراء مراجعات دورية لأنشطة التدقيق الداخلي لضمان الالتزام بالمعايير الدولية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

6. إدارة التغيير بفعالية:

تبني نهج شامل لإدارة التغيير يضمن قبول وتبني المعايير الجديدة والممارسات المثلى من قبل جميع أعضاء المؤسسة.

7. تعزيز الثقافة التنظيمية:

تعزيز ثقافة تنظيمية تقوم على النزاهة والشفافية والمسؤولية، مما يدعم أهداف التدقيق الداخلي.

دور معهد الدراسات المصرفية في تدريب كوادر التدقيق الداخلي

يلعب معهد الدراسات المصرفية في اليمن دوراً محورياً في تطوير وتدريب كوادر التدقيق الداخلي، ويعتمد على مجموعة من الأساليب والأنشطة لتحقيق هذا الهدف منها:

1. البرامج التدريبية المتخصصة:

يقدم المعهد برامج تدريبية متخصصة في التدقيق الداخلي تشمل مواضيع مثل التحكم الداخلي، إدارة المخاطر، والامتثال. تركز هذه البرامج على تطوير المعرفة النظرية والمهارات العملية الضرورية لعمل المدققين الداخليين.

2. ورش العمل التطبيقية:

يوفر المعهد ورش عمل عملية تساعد المتدربين على تطبيق المفاهيم النظرية في بيئة عمل محاكاة، مما يعزز من فهمهم وإتقانهم لمهام التدقيق الداخلي.

3. تطوير القدرات الفنية والمهنية:

يشمل التدريب تقنيات تحليل البيانات، كتابة التقارير، وتقييم الأداء، مما يمكن المدققين من أداء مهامهم بفعالية أكبر.

4. التحديث المستمر للمعرفة:

يعمل المعهد على تحديث مناهجه باستمرار لمواكبة أحدث المعايير والممارسات الدولية في مجال التدقيق الداخلي، مما يساعد المشاركين على البقاء على اطلاع بأحدث التطورات في المجال.

5. الاعتماد على الخبراء المحليين والدوليين:

يستعين المعهد بمختصين من اليمن وخارجها لتقديم المحتوى التدريبي، مما يضمن جودة التعليم وتنوع الخبرات التي يحصل عليها المشاركون.

6. التعاون مع الجهات المصرفية والمالية:

يعمل المعهد بتنسيق وثيق مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية لضمان أن البرامج التدريبية تلبي احتياجات السوق وتساهم في تحسين جودة العمل المصرفي.

7. تقديم الشهادات المهنية:

يوفر المعهد شهادات معترف بها تؤهل الخريجين للعمل كمدققين داخليين في القطاع المصرفي، مما يعزز من فرصهم الوظيفية ويسهم في رفع مستوى المهنية في السوق.

8. تعزيز المهارات الشخصية والقيادية:

تتضمن بعض البرامج التدريب على تطوير المهارات الشخصية، مثل التواصل الفعّال وحل المشكلات، والتي تعتبر أساسية لنجاح المدققين الداخليين في أداء مهامهم بكفاءة.

وبشكل عام يسهم معهد الدراسات المصرفية في اليمن في إعداد وتأهيل المدققين الداخليين من خلال تقديم تعليم عالي الجودة يتماشى مع متطلبات السوق ويدعم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية في اليمن.

*مدير مخاطر الائتمان في البنك العربي سابقا - مدير المخاطر والامتثال في "ون كاش" سابقا - محاضر في معهد الدراسات المصرفية سابقاً.

التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) في اليمن.. الإطار النظري والقانوني وفرص وأدوات التطور

أمين ياسين *

الإطار النظري والقانوني للتدقيق الداخلي في اليمن

في منشورها الدوري رقم (6) للعام 1997 أوضحت قيادة القطاع المصرفي اليمني ممثلة بالبنك المركزي أبرز الخطوط الرئيسية والمهام المناطة بالمراجعة الداخلية وبذلك كان البنك المركزي اليمني سباقا في إلزام البنوك بإنشاء نظام للتدقيق والمراجعة الداخلية.

وبالقرار الجمهوري رقم (5) بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط، الصادر بتاريخ 26 يناير 2010 عرف المشرع اليمني التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) التي تشمل البنوك العامة والمختلطة بأنها "الفحص الموضوعي للعمليات المالية والإدارية والفنية التي تتم داخل الوحدة محل المراجعة طبقاً للأصول والمعايير المهنية" وكان ذلك أول تنظيم رسمي لمهنة التدقيق الداخلي في اليمن (المراجعة الداخلية كما يسميها المشرع اليمني).

تبع ذلك إصدار دليل إجراءات المراجعة الداخلية الصادر عن مجلس الوزراء بالقرار (119) لعام 2012 واعتمد هذا الدليل المكون من 223 صفحة على أحدث المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين في حينه، واحتوى على كل ما يتعلق بالتدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) من إجراءات وخطوات وتعليمات ونماذج يجب استخدامها لأغراض المراجعة الداخلية.

وتأكيدا لأهمية ودور التدقيق الداخلي كعنصر فعال في حوكمة البنوك أصدر البنك المركزي اليمني دليل حوكمة البنوك في العام 2013 وبموجبه ألزم كافة البنوك بإصدار دليل للحوكمة وحدد دور التدقيق الداخلي في الحفاظ على نظام حوكمة فعال .

تعريف التدقيق الداخلي

ظل تعريف التدقيق الداخلي دون تغيير منذ عام 1999 حتى اليوم كما عرفه المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA) : بأنه " نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية، وذلك من أجل إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عمليات المنظمة. يساعد هذا النشاط المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".

المعايير الجديدة للتدقيق الداخلي

إلا أن المعايير الجديدة الصادرة في 2024 والمقرر دخولها حيز التنفيذ في يناير 2025 قد غيرت تعريف التدقيق الداخلي إلى الغرض من التدقيق الداخلي بدلاً من التعريف السابق، والذي ينص على : "يعزز التدقيق الداخلي قدرة المؤسسة على خلق القيمة وحمايتها والحفاظ عليها من خلال تزويد مجلس الإدارة والإدارة بتأكيدات موضوعية ومستقلة مبنية على المخاطر وبمشورة ونظرة مستقبلية ثاقبة ومتبصرة".

أصبح التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الجديدة، ووفقًا لغرض التدقيق، يعمل على تعزيز قدرة المنشأة على خلق القيمة وحمايتها والحفاظ عليها بدلاً من إضافة قيمة للمؤسسة كما كان في التعريف السابق.

صدرت عن معهد المدققين الداخليين (IIA) في عام 2024 النسخة الحديثة من معايير التدقيق، والتي ستدخل حيز التنفيذ في يناير 2025، وسميت "المعايير الدولية للتدقيق الداخلي" دلالة على شموليتها لجميع القطاعات وفئاتها وأحجامها على مستوى العالم.

وتحتوي هذه المعايير على خمسة مجالات تتضمن خمسة عشر مبدأً ويوفر هذا الإطار الدولي للتدقيق مخططًا هيكليًا ونظامًا متماسكًا يسهل التطوير والتفسير والتطبيق المتسق لمجموعة من المعرفة المفيدة لنظام أو مهنة التدقيق الداخلي، كما نضمها الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF).

وبذلك أصبحت المعايير الجديدة شاملة لكل الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي، موضحة المجال والمبادئ المتعلقة به، ومحتوية على متطلبات التطبيق واعتبارات تنفيذ تلك المبادئ وأمثلة على أدلة المطابقة.

وفقا لما تضمنته هذه المعايير، التي تمثل نقلة نوعية واستراتيجية جديدة للتدقيق الداخلي مواكبة للمتغيرات الكبيرة جداً التي حصلت خلال ما يقارب عشرين سنة مضت منذ إصدار معايير التدقيق الداخلي السابقة.

يجب على الجهات الحكومية والبنك المركزي

اليمني العمل على إعادة تحديث القوانين ولوائح تنظيم مهنة التدقيق الداخلي بما يتوافق مع التطور الرقمي والتطور المتسارع في أعمال البنوك والمؤسسات المالية.

الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF)

تتضمن مجموعة المعرفة الرسمية الصادرة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF)، ويشمل المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، والمعايير الخاصة بمواضيع معينة، والإرشادات العالمية.

ويعالج الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) ممارسات التدقيق الداخلي الحالية، مما يمكّن الممارسين وأصحاب المصلحة على مستوى العالم من أن يكونوا مرنين ومستجيبين للاحتياجات المستمرة لتدقيق داخلي عالي الجودة في بيئات ومؤسسات متنوعة ذات أغراض وأحجام وهياكل مختلفة.

في العصر الحديث، لم يعد التدقيق الداخلي يقتصر على الفحص المالي فقط، بل يشمل تقييم مختلف جوانب الأعمال مثل إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، الحوكمة، والامتثال للقوانين واللوائح، معتمداً على نهج المخاطر المؤسسية في تحديد مهام التدقيق المخططة.

أصبح التدقيق يتبنى نهج إضافة وخلق القيمة للمنظمة من خلال النظرة المستقبلية، مركزاً على المخاطر المحتملة التي تهدد تحقيق أهداف المنظمة والعمل كمستشار أمين يتمتع بالنزاهة والموثوقية والمصداقية والموضوعية، مستغلاً موقعه التنظيمي المستقل حيث ينبغي أن تكون تبعيته لمجلس الإدارة أو ما يماثله، واشتراطه لوجود معايير وكفاءات معينة يجب توفرها لمنتسبي التدقيق الداخلي في مختلف المجالات.

فرص وأدوات تطور التدقيق في المستقبل

بإمكان التدقيق الداخلي الاعتماد المتزايد على البيانات الضخمة وتحليلها من خلال توفر أدوات تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، والأتمتة لتحسين دقة وكفاءة مهام التدقيق وأتمتة أعمال وظائف التدقيق .

يظل التركيز على تعزيز وإضافة القيمة هو المحرك الأساسي للتدقيق الداخلي، بل إن المعايير الجديدة المزمع تطبيقها في يناير 2025 تزيد وتحافظ على القيمة المضافة من خلال تقديم توصيات استراتيجية وتحليلية لتحسين أداء المنظمة بشكل عام.

لماذا أصبح التدقيق الداخلي ضروريا في البنوك والمؤسسات المالية؟

بما أن التدقيق الداخلي الحديث ينطلق في الأساس من أداء مهامه لمساعدة المنظمة في تحقيق أهدافها ووضع خططها الاستراتيجية والتشغيلية اعتماداً على المخاطر، فهذا يعني أن التدقيق الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية له أهمية بالغة وذلك لأن قطاع البنوك والمؤسسات المالية وطبيعة الأعمال المصرفية تتعرض لمخاطر عالية بكل فئاتها، بدءاً من حجم الأصول التي تديرها وهيكل مركزها المالي، الأمر الذي يقتضي ضرورة خضوعها لتنظيمات رقابية صارمة على أساس عالمي.

> **بالقرار الجمهوري رقم (5) الصادر بتاريخ 26 يناير 2010 عرف المشرع اليمني (المراجعة الداخلية) بأنها «الفحص الموضوعي للعمليات المالية والإدارية والفنية التي تتم داخل الوحدة محل المراجعة طبقاً للأصول والمعايير المهنية»**

المخاطر التي تتعرض لها البنوك

تتميز البيئة التنظيمية التي تعمل فيها البنوك والمؤسسات المالية بتعقيد كبير، ومن أهم فئات المعايير الجديدة للتدقيق المخاطر التي تتميز بحدتها البنوك والمؤسسات المالية:

1. المخاطر الائتمانية (Credit Risk): هذا النوع من المخاطر هو الأكثر شيوعاً في البنوك، حيث يعتمد النشاط الرئيسي للبنوك على التمويل.

2. المخاطر السوقية (Market Risk). وتشمل مخاطر تقلبات السوق التي قد تؤدي إلى خسائر في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وخطر الاستثمارات والأصول المالية.

3. مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني والتطور الرقمي وتتمثل في خطر الهجمات السيبرانية أو فشل الأنظمة التقنية ويجعل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا البنوك عرضة لهذه المخاطر.

4. مخاطر السيولة وهي المخاطر الناجمة عن فشل الأنظمة الداخلية، العمليات، الأشخاص، أو الأحداث الخارجية.

5. المخاطر التشغيلية وهو خطر عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية عند استحقاقها.

6. المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال والتنظيمية (Legal and Regulatory Risk) وتتمثل في خطر الخسائر الناجمة عن عدم الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية.

7 . مخاطر السمعة (Reputational Risk) وتشمل خطر تضرر سمعة البنك نتيجة لأحداث سلبية قد تؤثر على ثقة العملاء والمستثمرين.

8 . المخاطر النظامية (Systemic Risk) وتتمثل فر خطر الانهيار الكامل للنظام المالي نتيجة لأزمة في أحد البنوك أو أكثر.

إضافة إلى أن أمر مواجهة هذه المخاطر يقتضي وجود تدقيق داخلي ويتطلب التعاون مع الجهات التنظيمية ووضع خطط احترازية للتعامل مع الأزمات النظامية فإن هذه المخاطر تتطلب أيضا من البنوك والمؤسسات المالية وضع سياسات واستراتيجيات شاملة تهدف إلى تقليل تأثيرها على عملياتها وضمان استقرارها المالي..

لماذا يجب أن يتمتع المدقق الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية بمهارات وكفاءات معينة؟

- إضافة إلى المهارات المتضمنة في المجالات الأربعة (Professionalism - Performance - Environment - Leadership & Communication) التي حددها إطار الكفاءات للتدقيق الداخلي للمعهد الدولي للتدقيق الداخلي (IIA)، يتحمل المدققون الداخليون في البنوك والمؤسسات المالية واجبًا ليس فقط لحماية أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين، ولكن أيضًا المجتمع نفسه.

- في هذه البيئة، يجب على المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المالية أن ينظروا إلى نطاق مخاطر أكثر شمولًا بما في ذلك العناصر مثل الثقافة والسلوك والأجور والروابط باللوائح ذات الصلة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقييم أوسع وأكثر دقة للمخاطر والضوابط مما قد يكون مبررًا في صناعات أخرى.

- يتزايد الطلب على المدققين الداخليين الذين يمتلكون معرفة وخبرة في الخدمات المالية بشكل سريع، نتيجة للضغوط التنظيمية لتأمين توظيف مناسب لبرامج التدقيق الداخلي بحجم وجودة الموارد المناسبة.

- أدى ذلك إلى زيادة أنشطة التدقيق الداخلي ضمن صناعة الخدمات المالية المنظمة بشكل كبير في عدد موظفيها وجودتهم وكميتهم وفقًا للبيئة التشغيلية العالمية الجديدة وبما يتناسب معها.

- اعتمادًا على ذلك، يتوقع المنظمون مستوى معينًا من الكفاءة والخبرة في المجالات المتخصصة مثل:

- المهارة والمعرفة الائتمانية.
- مهارات علوم الكمبيوتر لتحليل البيانات والبرمجة.
- الأمن السيبراني وخصوصية البيانات.
- التركيز على التدقيق الداخلي في مكافحة الاحتيال.
- الامتثال..

إصدارات (IIA) الخاصة بالتدقيق الداخلي

نظرًا لأهمية التدقيق الداخلي في البنوك والمؤسسات وشركات الخدمات المالية، نجد أن التدقيق الداخلي قد أخذ حيزًا كبيرًا في إصدارات (IIA)، سواء الإرشادات التكميلية وأدلة الممارسة أو اللقاءات والمنتديات الخاصة بذلك. ونذكر منها كما هي في موقع IIA ما يلي :

- دليل الممارسة أسس التدقيق الداخلي في شركات الخدمات المالية توجيه موصى به Practice Guide: Foundations of Internal Auditing in 2021/Financial Services Firms 10.

- نبض التدقيق الداخلي لعام 2019: مقاييس إدارة الخدمات المالية Pulse of Internal 2019 Audit: Financial Services Management Metrics.

- فحص مخاطر السوق في المؤسسات المالية Auditing Market Risk in Financial Institutions GUIDANCE DEC 15, 2020.

تحديد الاحتيال وردعه: الجزء ٢ ويتمحور حول تقييم برامج إدارة مخاطر الاحتيال في الخدمات المالية ويتضمن تقنيات التقييم Fraud identification and deterrence: Part 2 NDUSTRY KNOWLEDGE BRIEF THE IIA SEP 24,2019.

- هزيمة غسيل الأموال والجريمة المالية من خلال تكتيكات التدقيق الداخلي Defeating Money Laundering and Financial Crime Through 2023/01/Internal Audit Tactics 25 .

*رئيس قسم تدقيق الشركات التابعة- بنك التضامن

تدقيق أمن وخصوصية البيانات

تُعتبر البيانات اليوم هي الوقود الذي يحرك مختلف جوانب العمل في المؤسسات، سواء كان ذلك في التعاملات مع العملاء، الكوادر، الموردين، وفي ظل الاعتماد المتزايد على البيانات، تبرز الحاجة الملحة لضمان خصوصيتها وحمايتها من أي تهديدات محتملة، كما تبرز الحاجة الملحة إلى تدقيق أمن وخصوصية البيانات.

يجب أن تركز برامج التدقيق على المخاطر الأعلى للمؤسسة، مع تحديد البيانات الأكثر عرضة للمخاطر وتتبع استخدامها

أمين الخطابي*

التدقيق في عالم رقمي مترابط

في عصر تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي، تجد المؤسسات نفسها أمام متطلبات متزايدة ومتغيرة باستمرار فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات. هذه المتطلبات، التي تأتي على شكل لوائح وقوانين محلية ودولية، تفرض على المؤسسات التزامات جديدة وتضعها تحت مجهر التدقيق، وتتطلب منها تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه المتطلبات. وتقع على عاتق المدققين مسؤولية خاصة في هذا السياق، حيث يجب عليهم التأكد من أن المؤسسات لا تلتزم فقط بالمعايير المطلوبة، بل وتتبع أفضل الممارسات لضمان الحفاظ على البيانات بشكل آمن وموثق وكسب ثقة عملائها وجميع أصحاب المصلحة بصفه عامة.

التحول في المشهد من وجهة نظر التدقيق

إذا أردنا ان نجيب على سؤال ما إذا كانت البيانات جديدة على التدقيق؟ سنجد أنه لا يوجد إجابة واحدة مطلقة على هذا السؤال، فالإجابة قد تكون "نعم" أو "لا" في آن واحد، فالتدقيق منذ نشأته وهو يَركن إلى البيانات لتوجيه جميع أنشطته باعتبارها أهم أدوات التدقيق المتأصلة في المهنة، وفي المقابل خصائص البيانات (5Vs) أو ما يعرف بخماسية البيانات، هي التي تتغير وتتوسع بوتيرة عالية جدا، فالبيانات تتولد وتتضاعف بشكل متسارع جدا (Velocity)، مما يؤدي إلى تنامي حجمها (Volume) وتنوع مصادرها (Variety)، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بجودتها (Veracity) والمخاطر المالية المصاحبة لها (Value). مع تحول البيانات إلى رصيد ذي قيمة متزايدة، أصبح دور المدققين في حماية هذا الأصل الثمين أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعليه، فإن تدقيق خصوصية البيانات وأمنها وحمايتها ليس ظاهرة جديدة، بل ممارسة متطورة تكيفت مع تعقيدات العصر الرقمي.

المخاطر والأولويات لدى قادة التدقيق

في ظل البيئة الاقتصادية الحالية والاضطرابات الرقمية لعل أهم ما يشغل قادة الشركات الكبرى والتنفيذيين في مختلف القطاعات هو التركيز على خفض التكاليف ورفع جودة الخدمة، المرونة والاستمرارية، تمكين القوى العاملة والحفاظ عليها.

التكلفة مقابل الجودة

يسعى قادة العديد من الشركات جاهدة لخفض التكاليف لأنهم يدركون أن هذا المتطلب لم يعد ترفًا وإنما أمر حتمي وضرورة للبقاء والاستمرارية، وهذا الأمر يفرض المزيد من الضغط على إدارات التدقيق لضمان تحقيق حماية خصوصية البيانات لتجنب الغرامات القانونية والجنائية ولذلك فإن :

المدققين مطالبين بتحقيق واختبار الحد الأدنى لمتطلبات أمن وخصوصية البيانات بأقل تكاليف ودون إضافة أعباء تشغيلية جديدة .

يجب إدارة المفاضلة بين التكلفة والجودة لضمان عدم المساس بخصوصية البيانات.

المرونة والاستدامة

يعي قادة التدقيق جيدا أن الصدمات والاضطرابات الاقتصادية أصبحت لا مفر منها ويدركون أن الطريق الوحيد للاستمرار من خلال نموذج تشغيلي مرن لا يتطلب إعادة التصميم وقابل للتخصيص من أجل مواجهة

التدقيق الداخلي الناجح يحتاج إلى موظفين مدربين وثقافة ووعي سائد بمفاهيم وأدوات حماية البيانات داخل المنظمة

هـذه الاضطرابـات ولذلـك :

يجب على المدققين تقييم خطط الاستجابة للحوادث في المؤسسة وفعاليتها في حماية خصوصية البيانات.

يجب على المدققين تقييم ما إذا كانت تدابير خصوصية البيانات قابلة للتكيف مع التحديات المستقبلية والتغييرات التنظيمية دون الحاجة لإعادة تصميم من نقطة الصفر.

تمكين القوى العاملة والحفاظ عليها

في استطلاع حديث، أشار 43٪ من المبحوثين إلى أنه من المحتمل أن يتركوا عملهم في الأشهر الستة المقبلة. ويؤكد ذلك على أهمية بناء القدرات لرفع مستوى مهارة العاملين للحصول على فرص جديدة ولمواجهة تحديات التحول الرقمي. فقضايا خصوصية البيانات هي قضايا بشر، وتتأثر بشكل مباشر بمهارات ووعي القوى العاملة وهنا:

يحتاج التدقيق إلى التأكد من أن الموظفين مدربين وأن هناك ثقافة ووعي سائد بمفاهيم وأدوات حماية البيانات داخل المنظمة.

يمكن أن يساعد التدقيق في تقديم منهجيات وأساليب تساعد على تقليل وقت الإعداد وأخطاء القوى العاملة الجديدة.

دور التدقيق الاستراتيجي

يجب أن يركز برنامج التدقيق على المخاطر الأعلى للمؤسسة، مع تحديد البيانات الأكثر عرضة للمخاطر وتتبع استخدامها. كما ينبغي للمنظمات تطوير برامج خصوصية قوية واستباقية، قادرة على التكيف مع اللوائح الجديدة دون الحاجة إلى إعادة التصميم الكامل وهنا تبرز أهمية التركيز على ما يلي:

المجالات الأكثر عرضة للمخاطر: البيانات الصحية، معلومات بطاقات الائتمان، السجلات القانونية.

برنامج الخصوصية الاستباقي: تدريب الموظفين بانتظام، تقييمات الخصوصية للمنتجات الجديدة، بروتوكولات الاستجابة للحوادث.

الحماية المؤسسية للبيانات: استخدام معايير الصناعة مثل ISO 27001، تحديث السياسات بشكل دوري، التدقيق الداخلي والخارجي.

تنقيح عمليات العمل: تصميم النظم بحيث تكون الخصوصية مدمجة من البداية، استخدام البيانات الضرورية فقط.

دمج حماية الخصوصية في تكنولوجيا المعلومات: تشفير البيانات، الوصول المحدود، التحقق من الهوية متعدد العوامل.

الخصوصية حسب التصميم: تقليل جمع البيانات، الشفافية مع المستخدمين، تمكين التحكم في الخصوصية للمستخدم.

التعامل مع تغييرات لوائح الخصوصية: إعادة تقييم الوظائف، التشاور مع الخبراء القانونيين، تحديث السياسات والإجراءات.

الحاجة لنهج استباقي مرن

تحديات الوضع الراهن: أمن البيانات وخصوصيتها ما يزالان مرتبطان بقضايا الامتثال التنظيمي وحماية البيانات وينظر لها كمسؤولية تخص فريق أمن المعلومات، لكن الوعي بدأ يزداد لدى المؤسسات والأفراد. أيضا ما تزال احتياطات الحماية غير كافية وغير متجانسة وتحتاج إلى تخصيص حسب أنواع البيانات المختلفة. وتتم معظم العمليات بشكل يدوي مما يجعلها أكثر عرضة للأخطاء.

الاستعداد للمستقبل: مع استمرار تطور التشريعات وتقدمها لتصبح أكثر شمولًا، سيتسع دور مسؤولي أمن وخصوصية البيانات، وستصبح إجراءات الحماية مؤتمتة ومعززة بتقنيات التخزين السحابي الآمن، وأيضا سيتم الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لإدارة البيانات وتحسين جودتها. كونه مصحوبًا بثقة أكبر في البيانات وإدارتها وتسريع اعتماد خدمات جديدة تعتمد على البيانات.

*إستشاري تحليل البيانات- شركة موريمن للتدقيق والاستشارات

تأثير الأمن السيبراني على أعمال التدقيق المالي

أشرف أحمد الإبي*

يواجه المدققون الماليون، الذين يركزون بشكل تقليدي على دقة وعدالة البيانات المالية، تحديًا جديدًا وهو التأكد من عدم تعرض بيانات المؤسسة الخاضعة للتدقيق إلى الانتهاكات السيبرانية، ويُعد الهدف الرئيسي من التدقيق المالي هو الحصول على تأكيدات معقولة أن القوائم المالية تعبر عن المركز المالي للمؤسسة بعدالة ووضوح وفقاً لمعايير المحاسبة المعمول بها، وذلك لاحتمالية وجود تحريفات جوهرية في قوائمها المالية بسبب الأخطاء البشرية أو الآلية أو حدوث احتيال.

العلاقة بين الأمن السيبراني والتدقيق المالي

نجد أن طبيعة أعمال المؤسسات تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم بسبب اعتمادها على التكنولوجيا وخصوصاً في القطاع المالي والمصرفي، سواء من حيث حجم المعاملات الضخمة وتعقيدات معالجة البيانات وانتقالها بين الأنظمة المختلفة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السجلات المحاسبية والبيانات المالية وكذلك بيئة الرقابة الداخلية.

ونتيجة لذلك برز الأمن السيبراني باعتباره مصدر قلق بالغ الأهمية للمدققين والمؤسسات على حدٍ سواء، لا سيما في سياق عمليات تدقيق البيانات المالية والرقابة الداخلية على التقارير المالية. تتعمق هذه المقالة في العلاقة بين الأمن السيبراني وعمليات التدقيق المالي، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات وأهم التهديدات والتوجهات المستقبلية.

وتشكل علاقة الأمن السيبراني بأعمال التدقيق المالي ركيزة أساسية في حماية البيانات المالية وضمان دقتها وموثوقيتها. ومع تطور التهديدات السيبرانية، أصبح من الضروري على المدققين ومراجعي الحسابات تبني نهج شامل يدمج بين التدقيق المالي وتقييم الأمن السيبراني لتحقيق حماية متكاملة وفعالة. هذه العلاقة التكاملية تعزز الثقة في البيانات المالية، وتضمن الامتثال التنظيمي، وتقلل من المخاطر المحتملة، مما يجعلها ضرورية لأي عملية تدقيق ناجحة في العصر الحالي.

فالأمن السيبراني عبارة عن مجموعة من الممارسات والضوابط المصممة لحماية سرية البيانات وسلامتها وتوافرها. وكون البيانات المالية جزءاً فرعياً من مجمل بيانات المؤسسة الخاضعة للتدقيق،

فإن من الأهمية بمكان أن يتم التركيز أكثر على الضوابط والأنظمة المرتبطة بالمعلومات المالية بشكل مباشر (مثل الأنظمة التي تستضيف وتعالج البيانات والمعاملات المالية). ونظراً لطبيعة الترابط بين الأنظمة فإن أي خرق أو حدث سيبراني على نظام واحد يمكن أن يكون له آثار واسعة على جميع أنحاء المؤسسة. لذا يتم الأخذ في الاعتبار إجراء تقييم مخاطر الأمن السيبراني بشكل واسع ومراعاة التطورات الناشئة حول التهديدات والدفاعات السيبرانية. وتنطوي عملية تقييم مخاطر الأمن السيبراني على فهم عميق للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتقييم الضوابط واختبار نقاط الضعف والتوصل إلى استنتاجات حول قدرة المؤسسة على حماية مواردها وبياناتها المالية بشكل فعال.

أفضل الممارسات

حيث تتطلب معايير التدقيق فهمًا لتأثير تكنولوجيا المعلومات على إعداد التقارير المالية فأصبح لزاماً على المدققين الماليين أن يقوموا بتقييم هذه المخاطر والتأكد من موثوقية البيانات المالية التي يقومون بمراجعتها. كما يشمل ذلك تقييم فعالية الضوابط الداخلية المصممة لحماية البيانات والأنظمة المالية. وفي الوقت ذاته، ليس من المتوقع أن يكون المدققون خبراء في الأمن السيبراني، وإنما يجب أن يمتلكون فهمًا كافياً للمخاطر السيبرانية التي يمكن أن تؤثر على البيانات المالية وكذلك الاستعانة بفريق متخصص في تدقيق تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لضمان بقاء إجراءات التدقيق المالي فعالة وذات صلة. وهذا يتطلب تحولاً في نهج التدقيق التقليدي، مع مراعاة الاعتبارات التالية:

أولاً: يحتاج المدققون إلى إدراج مخاطر الأمن السيبراني في تقييمهم الشامل لمخاطر التدقيق. ويتضمن ذلك تحديد أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة، وفهم أنواع التهديدات التي يمكن أن تحدث، وتقييم التأثير المحتمل على التقارير المالية.

ثانياً: ينبغي على المدققين التعاون مع فريق متخصص في تقييم فعالية ضوابط الأمن السيبراني. وقد يتضمن ذلك مراجعة ضوابط الوصول، وممارسات تشفير البيانات، وخطط الاستجابة للحوادث الأمنية، وما إلى ذلك. يمكن أيضًا الاستفادة من أدوات التدقيق المصممة لأتمتة بعض إجراءات الفحص والاختبار.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتم إيلاء اهتمام وثيق بتقييم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (GITCs)، والتي تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على سلامة المعلومات المالية. تتضمن الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات: ضوابط الوصول، وضوابط إدارة التغيير، وغيرها من السياسات والإجراءات التي تحمي أنظمة المعلومات. فمن خلال تقييم التصميم لتلك الضوابط وفعالية تشغيلها، يمكن تحديد ما إذا كانت هذه الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (GITCs) كافية للتخفيف من مخاطر الأمن السيبراني. ويعد هذا التقييم أمرًا بالغ الأهمية لأن الضوابط الفعالة يمكنها منع الوصول غير المصرح به إلى الأنظمة المالية والكشف عن الحالات الشاذة في الوقت الفعلي والتأكد من أن التغييرات في تلك الأنظمة مرخصة وموثقة بشكل صحيح.

أهم التهديدات السيبرانية

يمكن أن يكون لانتهاكات الأمن السيبراني تأثير مدمر على صحة البيانات المالية لأي مؤسسة. فهجمات اختراق الأنظمة والتلاعب بالبيانات قد تؤدي إلى تحريف البيانات المالية بدءًا من الاعتراف بالإيرادات وحتى تقييم الأصول. بينما يمكن للهجمات السيبرانية أن تشل قدرة الأنظمة وتمنعها من معالجة المعاملات المالية. ناهيك عن خرق البيانات التي قد تؤدي إلى تآكل ثقة المستثمرين والإضرار بسمعة المؤسسة بما في ذلك الخسائر المالية الفادحة.

وأكثر التهديدات السيبرانية الشائعة التي برزت خلال السنوات الأخيرة هي البرمجيات الخبيثة وهجمات التصيد الاحتيالي عبر البريد الإلكتروني. لذلك عندما تكتشف المؤسسة أي حوادث سيبرانية خلال فترة التدقيق، وليس بالضرورة حدوث تأثير مباشر على البيانات المالية، ينبغي على المدققين تعديل إجراءاتهم لمعالجة التأثيرات المحتملة على الضوابط والبيانات لمراعاة الطبيعة المترابطة بين الأنظمة.

مستقبل العلاقة والتوجهات

مستقبل العلاقة بين الأمن السيبراني والتدقيق المالي في تطور مستمر. وهنا أتوقع ارتفاع عدد الكوادر المتخصصة في تدقيق تكنولوجيا المعلومات وذات الخبرة في مخاطر وضوابط الأمن السيبراني داخل مكاتب التدقيق. وكذلك التوجه نحو الاعتماد على أدوات التدقيق المدعومة بالتكنولوجيا مثل استخدام أدوات تحليل البيانات وأدوات الفحص التي تحدد نقاط الضعف الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تركز الجهات الرقابية والتنظيمية بشكل أكبر حول الإفصاحات المتعلقة بالأمن السيبراني، وقد تطلب تلك الجهات التنظيمية من المدققين تقديم مزيد من التأكيدات بشأن وضع الأمن السيبراني للمؤسسات.

وختاماً، لم يُعد الأمن السيبراني مصدر قلق معزول ضمن مجال تكنولوجيا المعلومات. فهو عنصر حاسم في إعداد التقارير المالية واعتباراً مهماً للمدققين الماليين. ومن خلال تبني نهج قائم على المخاطر، وتعزيز التعاون، والاستفادة من التكنولوجيا، والتكيف مع المشهد التنظيمي المتطور، يمكن للمدققين أن يلعبوا دورًا حيويًا في ضمان سلامة البيانات المالية وأيضا الحصول على تأكيدات معقولة بشأنها. ولن يؤدي هذا النهج المتكامل إلى حماية البيانات المالية فحسب، بل سيعزز أيضًا ثقة المستثمرين ويعزز استقرار القطاع المالي والمصرفي بشكلٍ عام.

*مدير أول لتدقيق تكنولوجيا المعلومات - شركة مور يمن

حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي حسب المعايير العالمية للتدقيق الداخلي 2024

صدر معهد المدققين الداخليين الدولي (IIA) في بداية عام 2024 المعايير العالمية للتدقيق الداخلي الجديدة، والتي ستصبح ملزمة التطبيق بدءًا من عام 2025. تمثل هذه المعايير تحديثًا هامًا للمعايير السابقة لعام 2017، وتتميز بتركيزها بشكل كبير على تعزيز حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي.

تعتبر ترتيبات الحوكمة المناسبة ضرورية لتمكين وظيفة التدقيق الداخلي من أن تكون فعالة.

يحدد هذا المجال متطلبات مدراء التدقيق الداخلي للعمل بشكل وثيق مع المجلس لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، ووضعها المستقل، والإشراف على أدائها.

ويحدد هذا المجال أيضا مسؤوليات الإدارة العليا التي تدعم مسؤوليات المجلس وتعزز الحوكمة القوية لوظيفة التدقيق الداخلي.

في حين أن مدير التدقيق الداخلي هو المسؤول عن المتطلبات في هذا المجال، فإن أنشطة المجلس والإدارة العليا ضرورية لتمكين وظيفة التدقيق الداخلي من تحقيق غرض التدقيق الداخلي.

الاجتماع مع المجلس والإدارة العليا يجب على مدير التدقيق الداخلي مناقشة هذا المجال مع المجلس والإدارة العليا.

وينبغي أن تركز المناقشات على:

•الغرض من التدقيق الداخلي كما هو موضح في المجال الأول: الغرض من التدقيق الداخلي.

•الشروط الأساسية المبينة تحت كل معيار من المعايير في المجال الثالث: حوكمة وظيفة التدقيق الداخلي.

•التأثير المحتمل على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي إذا لم يقدم المجلس أو الإدارة العليا الدعم الموضح في الشروط الأساسية.

هناك حاجة إلى المناقشات لإبلاغ المجلس والإدارة العليا بأهمية الشروط الأساسية وتحقيق التوافق بين مسؤوليات كل منهم.

تعتمد طبيعة وتواتر هذه المناقشات على الظروف والتغيرات في المؤسسة.

من المهم أن يتلقى مدير التدقيق الداخلي معلومات من كل من المجلس والإدارة العليا.

في حين أن المجلس قد يتحمل المسؤولية النهائية للموافقة على تفويض وميثاق التدقيق الداخلي والمتطلبات الأخرى الموضحة في هذا المجال، فإن الإدارة العليا عادة ما يكون لها دور رئيسي في تقديم المعلومات الى المجلس ومدير التدقيق الداخلي .

يعد منظور الإدارة العليا ذا قيمة ويساعد في دعم مكانة وصلاحيات وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة.

الخلافات حول الشروط الأساسية

إذا لم يتفق المجلس أو الإدارة العليا مع واحد أو أكثر من هذه الشروط الأساسية، فيجب على مدير التدقيق الداخلي التأكيد على كيفية تأثير غياب الشرط (الشروط) على قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على تحقيق غرضها أو التوافق مع متطلبات محددة المعايير.

وينبغي على مدير التدقيق الداخلي أيضا مناقشة بدائل الشروط الأساسية التي قد توفر نفس النتائج.

يجوز لمدير التدقيق الداخلي أن يتوصل إلى اتفاق

محمد يحيى شجاع الدين*

مع المجلس والإدارة العليا على أن واحدا أو أكثر من الشروط الأساسية ليس ضروريا للتوافق مع المعايير.

وفي مثل هذه الحالات، يجب على مدير التدقيق الداخلي توثيق ما يلي:

•الأسباب التي أنتجت الاتفاق على عدم ضرورة شرط معين.

•الشروط البديلة التي تعوض غياب الشروط لدعم أحكام المجلس والإدارة العليا.

إذا لم يتفق مدير التدقيق الداخلي مع أسباب المجلس /أو الإدارة العليا لعدم تنفيذ واحد أو أكثر من الشروط، فقد يستنتج مدير التدقيق الداخلي أن وظيفة التدقيق الداخلي لا يمكن أن تتوافق مع المعايير.

في مثل هذه الحالات، ينبغي على مدير التدقيق الداخلي توثيق أسباب عدم قيام المجلس و/ أو الإدارة العليا بتنفيذ الشروط الأساسية.

وينبغي مشاركة هذه الوثائق مع المجلس والإدارة العليا لضمان الوضوح فيما يتعلق بمواقفهم وإتاحتها لمقيم الجودة الخارجي.

المبدأ 6 معتمد من قبل المجلس

يقوم المجلس بإنشاء واعتماد ودعم تفويض وظيفة التدقيق الداخلي.

تتلقى وظيفة التدقيق الداخلي تفويضها من المجلس.

ويحدد التفويض صلاحيات وظيفة التدقيق الداخلي ودورها ومسؤولياتها، كما تم توثيقه في ميثاق التدقيق الداخلي.

ويمكّن هذا التفويض وظيفة التدقيق الداخلي من تزويد المجلس والإدارة العليا بالتأكيد الموضوعي والمشورة والبصيرة والاستبصار.

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتنفيذ مهمتها من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في جميع أنحاء المؤسسة.

المعيار 6. 1 تفويض التدقيق الداخلي المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي تزويد المجلس والإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لإنشاء تفويض التدقيق الداخلي.

في القطاعات ذات الصلاحيات المعينة والصناعات التي يتم فيها تحديد تفويض وظيفة التدقيق الداخلي كليا أو جزئيا في القوانين أو اللوائح، يجب أن يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي المتطلبات القانونية للتفويض.

ولمساعدة المجلس والإدارة العليا في تحديد نطاق وأنواع خدمات التدقيق الداخلي، يجب على مدير التدقيق الداخلي التنسيق مع مقدمي خدمات التأكيد الداخليين والخارجيين الآخرين لفهم أدوار ومسؤوليات بعضهم البعض.

يجب على مدير التدقيق الداخلي توثيق التفويض أو الإشارة إليه في ميثاق التدقيق الداخلي، الذي تمت الموافقة عليه من قبل المجلس.

بشكل دوري، يجب على مدير التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت التغيرات في الظروف تبرر إجراء مناقشة مع المجلس والإدارة العليا حول التفويض المعطى للتدقيق الداخلي.

إذا كان الأمر كذلك، يجب على مدير التدقيق الداخلي مناقشة التفويض مع المجلس والإدارة العليا لتقييم ما إذا كانت الصلاحيات والدور والمسؤوليات تستمر في تمكين وظيفة التدقيق الداخلي من تحقيق استراتيجيتها وتحقيق أهدافها.

الشروط الأساسية- المجلس

يناقش مع مدير التدقيق الداخلي والإدارة العليا مدى ملاءمة الصلاحيات والدور والمسؤوليات لوظيفة التدقيق الداخلي.

يوافق على ميثاق التدقيق الداخلي والذي يتضمن التفويض للتدقيق الداخلي ونطاق وأنواع خدمات التدقيق الداخلي.

الإدارة العليا

•تشارك في المناقشات مع المجلس ومدير التدقيق الداخلي وفي تقديم معلومات بشأن

التوقعات الخاصة بوظيفة التدقيق الداخلي التي ينبغي على المجلس مراعاتها عند إعداد التفويض للتدقيق الداخلي.

•دعم تفويض التدقيق الداخلي في جميع أنحاء المؤسسة وتعزيز الصلاحيات الممنوحة لوظيفة التدقيق الداخلي.

المعيار 6.2 ميثاق التدقيق الداخلي
المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي إعداد وتطوير ميثاق التدقيق الداخلي الذي يحدد، على الأقل، المهام التالية لوظيفة التدقيق الداخلي:

•الغرض من التدقيق الداخلي.

•الالتزام بالمعايير العالمية للتدقيق الداخلي.

•التفويض، بما في ذلك نطاق وأنواع الخدمات التي سيتم تقديمها، ومسؤوليات المجلس وتوقعاته فيما يتعلق بدعم الإدارة لوظيفة التدقيق الداخلي.

•الموقع التنظيمي وعلاقات التبعية.

يجب على مدير التدقيق الداخلي مناقشة الميثاق المقترح مع المجلس والإدارة العليا للتأكد من أنه يعكس بدقة فهمهم وتوقعاتهم لوظيفة التدقيق الداخلي.

الشروط الأساسية- المجلس

•يناقش مع مدير التدقيق الداخلي والإدارة العليا المواضيع الأخرى التي ينبغي إدراجها في ميثاق التدقيق الداخلي لتفعيل فعالية وظيفة التدقيق الداخلي.

• يوافق على ميثاق التدقيق الداخلي.

• يراجع ميثاق التدقيق الداخلي مع مدير التدقيق الداخلي للنظر في التغييرات التي تؤثر على المؤسسة، مثل تعيين مدير جديد للتدقيق أو التغييرات في نوع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وشدتها وترابطها.

الإدارة العليا

•تتواصل مع المجلس ومدير التدقيق الداخلي حول توقعات الإدارة التي ينبغي أخذها في الاعتبار لإدراجها في ميثاق التدقيق الداخلي.

المعيار 6.3 دعم المجلس والإدارة العليا
المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي تزويد المجلس والإدارة العليا بالمعلومات اللازمة لدعم وتعزيز الاعتراف بوظيفة التدقيق الداخلي في جميع أنحاء المؤسسة.

يجب على مدير التدقيق الداخلي تنسيق اتصالات المجلس الخاص بوظيفة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا لدعم قدرة المجلس على الوفاء بمتطلباته.

الشروط الأساسية- المجلس

•دعم وظيفة التدقيق الداخلي لتمكينها من تحقيق غرض التدقيق الداخلي ومتابعة استراتيجيتها وأهدافها.

•العمل مع الإدارة العليا لتمكين وظيفة التدقيق الداخلي من الوصول غير المقيد إلى البيانات والسجلات والمعلومات والموظفين والممتلكات المادية اللازمة للوفاء بتفويض التدقيق الداخلي.

•دعم مدير التدقيق الداخلي من خلال الاتصالات المنتظمة والمباشرة.

•إظهار الدعم عن طريق:

-التحديد أن مدير التدقيق الداخلي مسؤول أمام مستوى داخل المؤسسة يسمح لوظيفة التدقيق الداخلي بالوفاء بتفويض التدقيق الداخلي.

-الموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الداخلي والميزانية وخطة الموارد.

-إجراء الاستفسارات المناسبة من الإدارة العليا ومدير التدقيق الداخلي لتحديد ما إذا كانت أي قيود، على نطاق وظيفة التدقيق الداخلي أو الوصول إليها أو سلطتها أو مواردها، تحد من قدرة الوظيفة على القيام بمسؤولياتها بفعالية.

- الاجتماع بشكل دوري مع مدير التدقيق الداخلي في جلسات دون حضور الإدارة العليا. الإدارة العليا

•دعم الاعتراف بوظيفة التدقيق الداخلي في جميع أنحاء المؤسسة.

•العمل مع المجلس والإدارة في جميع أنحاء المؤسسة لتمكين الوصول غير المقيد لوظيفة التدقيق الداخلي إلى البيانات والسجلات والمعلومات والموظفين والممتلكات المادية اللازمة للوفاء بتفويض التدقيق الداخلي.

المبدأ 7 الموقع المستقل

يؤسس المجلس ويحمي استقلالية ومؤهلات وظيفة التدقيق الداخلي.

إن المجلس مسؤول عن تمكين استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.

يتم تعريف الاستقلالية على أنها التحرر من الظروف التي تعوق قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على القيام بمسؤولياته بطريقة غير متحيزة.

لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي قادرة على تحقيق غرض التدقيق الداخلي إلا عندما يكون مدير التدقيق الداخلي مسؤولا مباشرة أمام المجلس، ويكون مؤهلا، ويتم وضعه في مستوى داخل المؤسسة يمكّن وظيفة التدقيق الداخلي من أداء خدماته ومسؤولياته دون أي تدخل.

المعيار 7.1 الاستقلالية التنظيمية
المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يؤكد للمجلس الاستقلال التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي سنويا على الأقل.

يتضمن ذلك الإبلاغ عن الحوادث التي قد يكون فيها الاستقلال ضعيفا والإجراءات أو الضمانات المستخدمة لمعالجة هذا الضعف.

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يوثق في ميثاق التدقيق الداخلي علاقات التبعية والموقع التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، على النحو الذي يحدده المجلس.

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يناقش مع المجلس والإدارة العليا أي أدوار ومسؤوليات حالية أو مقترحة من شأنها الإضرار باستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي، سواء في الواقع أو في المظهر.

يجب على مدير التدقيق الداخلي تقديم المشورة للمجلس والإدارة العليا بشأن أنواع الضمانات اللازمة لإدارة حالات الضعف الفعلية أو المحتملة أو المتصورة.

عندما يتولى مدير التدقيق الداخلي دورا مستمرا أو أكثر يتجاوز التدقيق الداخلي، يجب توثيق المسؤوليات وطبيعة العمل والضمانات المعمول بها في ميثاق التدقيق الداخلي.

إذا كانت مجالات المسؤولية هذه خاضعة للتدقيق الداخلي، فيجب إنشاء عمليات بديلة للحصول على التأكيدات، مثل التعاقد مع مزود تأكيد خارجي مختص وموضوعي يقدم تقاريره بشكل مستقل إلى المجلس.

عندما تكون مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي غير المتعلقة بالتدقيق، مؤقتة، يجب توفير التأكيد لهذه المجالات من قبل طرف ثالث مستقل خلال المهمة المؤقتة ولمدة 12 شهرا اللاحقة.

كما يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يضع خطة لنقل تلك المسؤوليات إلى الإدارة.

إذا كان الهيكل الإداري لا يدعم الاستقلال التنظيمي، يجب على مدير التدقيق الداخلي توثيق خصائص الهيكل الإداري الذي يحد من الاستقلالية وأي ضمانات يمكن استخدامها لتحقيق هذا المبدأ.

الشروط الأساسية- المجلس

•إنشاء علاقة إبلاغ مباشرة مع مدير التدقيق الداخلي ووظيفة التدقيق الداخلي لتمكين وظيفة التدقيق الداخلي من الوفاء بتفويضها.

• يأذن بتعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي.

• توفير معلومات للإدارة العليا لدعم تقييم الأداء وتحديد اجور ومكافات مدير التدقيق الداخلي .

• تزويد مدير التدقيق الداخلي بالفرص لمناقشة الأمور الهامة والحساسة مع المجلس، بما في ذلك الاجتماعات دون حضور الإدارة العليا.

•المطالبة بتعيين مدير التدقيق الداخلي على مستوى في المؤسسة يتيح أداء خدمات ومسؤوليات التدقيق الداخلي دون تدخل من الإدارة.

يوفر هذا المنصب الصلاحية والمكانة التنظيمية لإحالة الأمور مباشرة إلى الإدارة العليا وتصعيد الأمور إلى المجلس عند الضرورة.

•الاعتراف بالمعوقات الفعلية أو المحتملة لاستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي عند الموافقة على الأدوار أو المسؤوليات لمدير التدقيق الداخلي والتي تقع خارج نطاق التدقيق الداخلي.

•المشاركة مع الإدارة العليا ومدير التدقيق الداخلي لوضع الضمانات المناسبة في حال أدت مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي الى ضعف أو بدت أنها تعيق استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.

•المشاركة مع الإدارة العليا للتأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي خالية من التدخل عند تحديد نطاقها، وأداء مهام التدقيق الداخلي، وإبلاغ النتائج. الإدارة العليا

•وضع وظيفة التدقيق الداخلي على مستوى داخل المؤسسة يمكّنها من أداء خدماتها ومسؤولياتها دون تدخل، حسب توجيهات المجلس.

•الاعتراف بالعلاقة المباشرة بين مدير التدقيق الداخلي والمجلس.

•المشاركة مع المجلس ومدير التدقيق الداخلي لفهم أي اعاقة محتملة في استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي بسبب أدوار غير التدقيق أو ظروف أخرى ودعم تنفيذ الضمانات المناسبة لإدارة مثل هذه الاعاقة.

•تقديم معلومات إلى المجلس بشأن تعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي .

•التماس المعلومات من المجلس بشأن تقييم الأداء وأجر مدير التدقيق الداخلي .

المعيار 7.2 مؤهلات مدير التدقيق الداخلي
المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي مساعدة المجلس على فهم المؤهلات وكفاءات مدير التدقيق

الداخلي الضرورية لإدارة وظيفة التدقيق الداخلي.

يقوم مدير التدقيق الداخلي بتسهيل هذا المفهوم من خلال توفير المعلومات والأمثلة على المؤهلات والكفاءات العامة والرائدة.

يجب على مدير التدقيق الداخلي الحفاظ على المؤهلات والكفاءات اللازمة للوفاء بالأدوار والمسؤوليات المتوقعة من قبل المجلس وتعزيزها.

الشروط الأساسية- المجلس

•مراجعة المتطلبات اللازمة لمدير التدقيق الداخلي لإدارة وظيفة التدقيق الداخلي، كما هو موضح في المجال الرابع: إدارة وظيفة التدقيق الداخلي.

•الموافقة على أدوار ومسؤوليات مدير التدقيق الداخلي وتحديد المؤهلات والخبرات والكفاءات اللازمة للقيام بهذه الأدوار والمسؤوليات.

•التعاون مع الإدارة العليا لتعيين مدير التدقيق الداخلي يتمتع بالمؤهلات والكفاءات اللازمة لإدارة وظيفة التدقيق الداخلي بفعالية وضمان جودة أداء خدمات التدقيق الداخلي.

الإدارة العليا

•المشاركة مع المجلس لتحديد مؤهلات مدير التدقيق الداخلي وخبراته وكفاءاته.

•تفعيل عملية تعيين وتطوير وتعويض مدير التدقيق الداخلي من خلال عمليات الموارد البشرية في المؤسسة.

المبدأ 8 إشراف المجلس

يشرف المجلس على وظيفة التدقيق الداخلي لضمان فعالية الوظيفة.

يعتبر إشراف المجلس أمرا ضروريا لتمكين الفعالية الشاملة لوظيفة التدقيق الداخلي.

يتطلب تحقيق هذا المبدأ التواصل التعاوني والتفاعلي بين المجلس ومدير التدقيق الداخلي بالإضافة إلى دعم المجلس لضمان حصول وظيفة التدقيق الداخلي على الموارد الكافية للوفاء بمهمة التدقيق الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك، يحصل المجلس على تأكيدات حول جودة أداء مدير التدقيق الداخلي ووظيفة التدقيق الداخلي من خلال برنامج تقييم وتحسين الجودة، بما في ذلك المراجعة المباشرة للمجلس لنتائج تقييم الجودة الخارجي.

المعيار 8.1 تفاعل المجلس
المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي تزويد المجلس بالمعلومات اللازمة للقيام بمسؤولياته الاشرافية.

قد يتم طلب هذه المعلومات على وجه التحديد من قبل المجلس أو قد تكون، في رأي مدير التدقيق الداخلي، ذات قيمة بالنسبة للمجلس لممارسة مسؤولياته الاشرافية.

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يقدم إلى المجلس والإدارة العليا:

•خطة وميزانية التدقيق الداخلي والمراجعات الهامة اللاحقة لهما.

•التغييرات التي من المحتمل أن تؤثر على التفويض أو الميثاق.

•الإعاقات المحتملة للاستقلالية.

•نتائج خدمات التدقيق الداخلي، بما في ذلك الاستنتاجات والمواضيع والتأكيدات والمشورة والرؤى ونتائج المراقبة.

•نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

قد تكون هناك حالات يختلف فيها مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا أو أصحاب المصلحة الآخرين حول نطاق المهمة أو النتائج أو الجوانب الأخرى التي قد تؤثر على قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على تنفيذ مسؤولياتها.

في مثل هذه الحالات، يجب على مدير التدقيق الداخلي تزويد المجلس بالحقائق والظروف للسماح للمجلس بدراسة ما إذا كان ينبغي عليه، في دوره الاشرافي، التدخل مع الإدارة العليا أو أصحاب المصلحة الآخرين.

الشروط الأساسية- المجلس

•التواصل مع مدير التدقيق الداخلي لفهم كيفية قيام وظيفة التدقيق الداخلي بالوفاء بتفويضها.

•إيصال وجهة نظر المجلس بشأن استراتيجيات المؤسسة وأهدافها ومخاطرها لمساعدة مدير التدقيق الداخلي في تحديد أولويات التدقيق الداخلي.

•تحديد التوقعات مع مدير التدقيق الداخلي فيما يتعلق بما يلي:

-الوتيرة التي يريد المجلس في تلقي الاتصالات من مدير التدقيق الداخلي .

-معايير تحديد المسائل التي ينبغي تصعيدها إلى المجلس، مثل المخاطر الكبيرة التي تتجاوز قدرة المجلس على تحمل المخاطر.

-عملية تصعيد الأمور ذات الأهمية للمجلس.

•تعزيز الادراك لفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة بناء على نتائج مهمات التدقيق الداخلي والمناقشات مع الإدارة العليا.

•مناقشة المسائل مع مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا أو أصحاب المصلحة الآخرين وتقديم الدعم حسب الضرورة لتمكين مدير التدقيق الداخلي من أداء المسؤوليات المبينة في تفويض التدقيق الداخلي.

الإدارة العليا

•إيصال وجهة نظر الإدارة العليا حول استراتيجيات المؤسسة وأهدافها ومخاطرها لمساعدة مدير التدقيق الداخلي في تحديد أولويات التدقيق الداخلي.

•مساعدة المجلس في إدراك فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة.

•العمل مع المجلس ومدير التدقيق الداخلي بشأن عملية تصعيد الأمور ذات الأهمية للمجلس.

المعيار 8.2 الموارد
المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت موارد التدقيق الداخلي كافية للوفاء بتفويض التدقيق الداخلي وتحقيق خطة التدقيق الداخلي.

إذا لم يكن الأمر كذلك، يجب على مدير التدقيق الداخلي تطوير استراتيجية للحصول على موارد كافية وإبلاغ المجلس بتأثير عدم كفاية الموارد وكيف سيتم معالجة أي نقص في الموارد.

الشروط الأساسية- المجلس

•التعاون مع الإدارة العليا لتزويد وظيفة التدقيق الداخلي بالموارد الكافية للوفاء بتفويض التدقيق الداخلي وتحقيق خطة التدقيق الداخلي.

•المناقشة مع مدير التدقيق الداخلي، على الأقل سنويا، حول مدى كفاية موارد التدقيق الداخلي من حيث العدد والإمكانات للوفاء بتفويض التدقيق الداخلي وتحقيق خطة التدقيق الداخلي.

•النظر في تأثير عدم كفاية الموارد على تفويض وخطة التدقيق الداخلي.

•التعاون مع الإدارة العليا ومدير التدقيق الداخلي لمعالجة الوضع إذا تبين أن الموارد غير كافية.

الإدارة العليا

•التعاون مع المجلس لتزويد وظيفة التدقيق الداخلي بالموارد الكافية للوفاء بتفويض التدقيق الداخلي وتحقيق خطة التدقيق الداخلي.

•التعاون مع المجلس ومدير التدقيق الداخلي في أي قضايا تتعلق بعدم كفاية الموارد وكيفية معالجة الوضع.

المعيار 8.3 الجودة
المتطلبات

يجب على مدير التدقيق الداخلي تطوير وتنفيذ والحفاظ على برنامج تأكيد وتحسين الجودة الذي يغطي جميع جوانب وظيفة التدقيق الداخلي.

يتضمن البرنامج نوعين من التقييمات:

•التقييمات الخارجية.

•التقييمات الداخلية.

يجب على مدير التدقيق الداخلي، سنويا على الأقل، إبلاغ نتائج تقييم الجودة الداخلية إلى المجلس والإدارة العليا.

ويجب الإبلاغ عن نتائج تقييمات الجودة الخارجية عند اتمامها.

وفي كلتا الحالتين، تشمل هذه الاتصالات ما يلي:

•مدى توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير وتحقيق أهداف الأداء.

•إن أمكن، الالتزام بالقوانين و/أو الانظمة ذات الصلة بالتدقيق الداخلي.

•إن أمكن، خطط لمعالجة أوجه القصور في وظيفة التدقيق الداخلي وفرص التحسين.

الشروط الأساسية- المجلس

•يناقش مع مدير التدقيق الداخلي برنامج تأكيد الجودة وتحسينها، كما هو موضح في المجال الرابع: إدارة وظيفة التدقيق الداخلي.

•يوافق على أهداف الأداء لوظيفة التدقيق الداخلي سنويا على الأقل.

•يقيم فعالية وكفاءة وظيفة التدقيق الداخلي.

يتضمن هذا التقييم ما يلي:

-مراجعة أهداف أداء وظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى توافقها مع المعايير والقوانين والانظمة؛ القدرة على تلبية تفويض التدقيق الداخلي؛ وتقدم تنفيذ خطة التدقيق الداخلي.

-دراسة نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة لوظيفة التدقيق الداخلي.

-تحديد مدى تحقيق أهداف أداء وظيفة التدقيق الداخلي.

الإدارة العليا

•تقديم معلومات حول أهداف أداء وظيفة التدقيق الداخلي.

•المشاركة مع المجلس في التقييم السنوي لمدير التدقيق الداخلي ووظيفة التدقيق الداخلي.

*مدير إدارة المراجعة الداخلية - بنك الأمل للتمويل الأصغر- عضو الهيئة الإدارية في جمعية المراجعين الداخليين اليمنية

*المصدر المعايير العالمية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الدولي (IIA).

في المشهد الديناميكي المعاصر للمؤسسات، يجد المدققون الداخليون أنفسهم على مفترق طرق للتعامل مع مجموعات البيانات الكبيرة والمعقدة التي تتجاوز قدرات تطبيقات معالجة البيانات التقليدية والامتثال للمعايير.

تأثير الذكاء الاصطناعي على عمليات التدقيق المالي

محمد علي بن خليفة*

ولذلك فإن ظهور الذكاء الاصطناعي أصبح له تأثير كبير على عمليات التدقيق المالي وبعد أن كان المدقق الداخلي يواجه مهمة تتمثل في مراجعة متاهة من البيانات المالية والفواتير وتقارير الامتثال ويحتاج إلى ساعات لا تحصى من الفحص الدقيق مع زيادة خطر حدوث خطأ بشري.

أصبح بإمكان المدقق الداخلي المالي استخدام الذكاء الاصطناعي، وهو تعزيز تكنولوجي مع القدرة على فك رموز الأنماط واستخراج المعلومات بدقة لا مثيل لها، مع اختصار وقت المعالجة من ساعات إلى ثواني.

وبالتالي يوفر الذكاء الصناعي الكثير من الجهد والوقت بالنسبة للمدقق الذي تتنقل خوارزميات التعلم الآلي معه بسلاسة عبر مجموعات البيانات المعقدة، مما يؤدي إلى أتمتة استخراج البيانات المالية المهمة وتسريع عملية التدقيق وليس ذلك فحسب، بل يعمل أيضًا كضمان ضد عدم الدقة التي يمكن أن تتسلل أثناء استخراج البيانات يدويًا.

وبينما يتعمق المدقق بشكل أعمق، تأخذ القصة منعطفًا مثيرًا للاهتمام مع دمج الكشف عن الحالات الشاذة. إن خوارزميات الذكاء الاصطناعي، التي تم ضبطها بدقة لتحديد المخالفات والأنماط التي تشير إلى المخاطر المحتملة، سواء أكان الأمر يتعلق بالكشف عن الأنشطة الاحتيالية أو تحديد التناقضات في السجلات المالية.

تتمتع التقارير المالية بمكانة عالية مع تزايد أهمية البيانات، وأصبحت أساسية في تحليل الصورة الأوسع للوضع المالي الحالي للمؤسسة وتعد دقة التقارير المالية أمرًا مهمًا لأنها تؤثر على قرارات الاستثمار والتقييمات الائتمانية والامتثال التنظيمي.

وإذا كان التدقيق المالي يتطلب بحثًا مستهلكًا للوقت ومكثفًا في المؤسسة وبياناتها المالية أصبح هدف التدقيق هو جمع الأدلة التي تسمح للمدقق بتكوين رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المؤسسة بشكل صحيح من جميع النواحي المادية.

يؤدي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق إلى تحسين مهنة التدقيق، لكنه لا يحل محلها، حيث يعزز الذكاء الاصطناعي عمليات التدقيق من خلال زيادة الكفاءة والفعالية والدقة. يجب على مهنيي المحاسبة والمراجعة أن يسعوا جاهدين للبحث وأن يصبحوا قادة فكريين بشأن مستقبل مهنتهم ونقل تلك المعرفة المهنية إلى الإدارة العليا، وأن يلعب هؤلاء المهنيين دورًا في التأكد من أن مؤسساتهم مبتكرة ومعتمدة للذكاء الاصطناعي لتقديم أفضل الخدمات الممكنة للعملاء.

تظل خطوات ونتائج التدقيق كما هي، سواء كانت تدقيقًا تقليديًا أو تدقيقًا بمساعدة الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإن الطريقة التي يتم بها إكمال المهام هي التي يمكن من خلالها رؤية التأثير الحقيقي للذكاء الاصطناعي.

مرحلة التخطيط
مقارنة بين التدقيق التقليدي والتدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي

تبدأ عملية التدقيق بمرحلة تخطيط، يكتسب خلالها المدقق فهمًا لمجال عمل العميل ومشروعه؛ يقوم بتقييم المخاطر؛ ويحدد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات بناءً على اعتمادها على الضوابط الداخلية. في التدقيق التقليدي، يتم إنجاز هذه المهام بواسطة مدقق يقوم بفحص الصناعة والمؤسسة فعليًا، وإجراء مناقشات مع الإدارة وتدوين الملاحظات يدويًا، ومراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، واستخدام الحكم لتقييم مخاطر البيئة والمخاطر الكامنة التي تحملها بنود القوائم المالية المحددة والفئات الهامة من المعاملات، وفي النهاية، تحديد مدى الاعتماد الذي يمكن وضعه على الضوابط الداخلية. تعتمد الخطوات التقليدية على الحكم والشك المهني للمدقق.

في التدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي، تكون أهداف مرحلة التخطيط هي نفس أهداف التدقيق التقليدي. يمكن للذكاء الاصطناعي جمع وتحليل بيانات العميل والصناعة، مثل الهيكل التنظيمي (من خلال تحليل المخططات التنظيمية أو التفاصيل داخل نظام معلومات الموارد البشرية)، والأساليب التشغيلية، والأنظمة المحاسبية والمالية، من البيانات العامة المجمعة تلقائيًا على الإنترنت، والمستندات المقدمة من العميل والتي تغذي نظام الذكاء الاصطناعي. يستطيع الذكاء الاصطناعي إنتاج تقرير تقييم المخاطر تلقائيًا استنادًا إلى أوراق عمل السنة السابقة وبيئة الأعمال واتجاهات الصناعة ليقوم المدقق بتقييمها. يمكن للبرمجة اللغوية العصبية، المقترنة بالتعرف على الصوت، تسجيل وتلخيص وإنتاج محاضر الاجتماعات التي تعقد مع العميل. باستخدام التعلم الآلي، يمكن الذكاء الاصطناعي تقييم فهم الأعمال وتقييم المخاطر ومعلومات التدقيق السابقة لاقتراح مستوى الاعتماد الذي يمكن وضعه على الضوابط الداخلية. تقوم آلة الذكاء الاصطناعي بإخراج مستوى من الاعتماد يعتمد على البيانات المقدمة إلى آلة. يجب أن تكون البيانات المراد استخدامها بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي كاملة ودقيقة حتى تكون المخرجات موثوقة.

يستخدم المدقق مستوى الاعتماد المقترح والمعرفة الشخصية والأحكام لتحديد مخاطر الرقابة للمراجعة وتخطيط طبيعة الإجراءات ومداها وتوقيتها. بشكل عام، يكون لأدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في مرحلة التخطيط للتدقيق تأثير معتدل على الطريقة التي يتم بها إكمال مهام هذه المرحلة. تتم بعض المهام تلقائيًا، خاصة في مجال البحث الأساسي، ولكن الأهداف العامة لهذه المرحلة تعتمد إلى حد ما على الحكم المهني ولا يمكن أن تتأثر بشكل كبير بتنفيذ الذكاء الاصطناعي.

> **تبدأ عملية التدقيق بمرحلة تخطيط، يكتسب خلالها المدقق فهمًا لمجال عمل العميل ومشروعه؛ ويقوم بتقييم المخاطر؛ ويحدد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات**

مرحلة تقييم الضوابط الداخلية
مقارنة بين التدقيق التقليدي والتدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي

في مرحلة التدقيق التالية، وهي تقييم الضوابط الداخلية، يكون الهدف هو الحصول على فهم أعمق لنظام الرقابة الداخلية للعميل وتقييم تصميم وتنفيذ هذه الضوابط لتقييم مدى موثوقيتها. في التدقيق التقليدي، غالبًا ما تتضمن هذه العملية مراجعة سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية وإجراء مقابلات مع المسؤولين عن العمليات الرئيسية، مثل إدارة المبيعات والمحاسبة والمالية، حول العمليات للحصول على فهم للضوابط الداخلية المعمول بها في المؤسسة. يتم تسجيل تفاصيل هذه المقابلات يدويًا وتوثيقها في أوراق العمل. بعد المقابلات، يجري المدقق اختبارًا تشغيليًا يتضمن عادةً مراقبة الموظفين وهم يؤدون واجباتهم، وإعادة أداء العمليات وفحص المستندات. تكون هذه نتيجة هذه الاختبارات إما أن يعمل الضابط الرقابي على النحو المنشود أو لا يعمل.

أحد الاعتبارات الأساسية عند تقييم فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية هو الفهم الدقيق لعمليات الأعمال المختلفة. يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تقليل الجهد المبذول وتحسين دقة توثيق عمليات الأعمال. إحدى أدوات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تساعد في تحسين هذه الوثائق وأتمتتها في بعض الحالات هي عملية التنقيب.

باستخدام البيانات الموجودة بالفعل في النظام، توفر عملية التنقيب في العمليات رؤى موضوعية قائمة على الحقائق، مستمدة من سجلات الأحداث الفعلية، والتي تساعدك على تدقيق عمليات الأعمال الحالية وتحليلها وتحسينها من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالامتثال والأداء. أيضًا، يمكن للمدقق الذي يقوم بتقييم بيئة الضوابط الداخلية استخدام التعرف على الصوت بالذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية لإنشاء أوراق العمل تلقائيًا من المقابلات التي تم إجراؤها. يمكن الاستفادة من تعلم الآلة لفحص المستندات وتحديد ما إذا كان قد تم استلام الموافقات المناسبة كجزء من اختبار الضابط. يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي التي يمكن استخدامها في هذه المرحلة أن يكون لها تأثير كبير على التدقيق من خلال أتمتة العديد من العمليات الروتينية التي تستغرق وقتًا طويلاً. يؤدي التقييم الأكثر صرامة للضوابط الداخلية والفهم الشامل لعمليات الأعمال إلى اختبارات موضوعية أكثر كفاءة وفعالية ونتائج مراجعة شاملة.

مرحلة الاختبارات الجوهرية
مقارنة بين التدقيق التقليدي والتدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي

المرحلة الرئيسية الثالثة من عملية التدقيق هي الاختبارات الجوهرية، التي تختبر التفاصيل (فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات) والإجراءات التحليلية للكشف عن الأخطاء الجوهرية. ويرتبط حجم الإجراءات التحقيقية التي تم تنفيذها بشكل مباشر بالمستوى المقدر لمخاطر المراجعة، والذي يتكون من مخاطر الرقابة والمخاطر الكامنة ومخاطر الاكتشاف.

تتيح القدرة على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لأداء المهام المتكررة للمدققين التركيز على تفسير البيانات بدلاً من المهام الشاقة. يمكن للأدوات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي التعامل مع استخراج البيانات ومراجعة المستندات والمهام الأخرى التي تستغرق وقتًا طويلاً ولكنها حاسمة، مما يحرر المدققين لمزيد من التحليل والحكم الاستراتيجي. يستطيع الذكاء الاصطناعي فحص مجموعات البيانات الكبيرة بسرعة، وتحديد الاتجاهات والحالات الشاذة، ووضع علامة على مجالات الاهتمام المحتملة، مما يوفر للمدققين وقتًا ثمينًا في غربلة المعلومات. ومن خلال تفريغ هذه المهام الروتينية إلى الذكاء الاصطناعي، يعمل المدققون على تحسين كفاءتهم أثناء تدقيق مجموعات البيانات الكاملة وقضاء وقتهم بشكل أفضل في مراجعة البيانات، بدلاً من استخراجها.

تتيح تقنيات تحليل البيانات للمدققين الوصول إلى البيانات والاستعلام عنها بأنفسهم، مما يقلل من اعتمادهم على موظفي تكنولوجيا المعلومات المشغولين الذين يضطرون إلى تشغيل مستخلصات البيانات. ويساعد ذلك على توفير درجة أعلى من الثقة في دقة واكتمال مجموعة البيانات التي يتم تحليلها ويقدم كفاءات في التحقق من دقة تلك المعلومات.

تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالاختبارات الجوهرية من أكثر التقنيات نضجًا في عملية التدقيق. قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل 100% من البيانات بشكل مستمر بدلاً من العينات.

وتشمل عمليات التدقيق التقليدية العديد من الاختبارات الجوهرية، مثل:

- مطابقة عينة من المخزون الفعلي للمستودع مع المخزون المسجل في الدفاتر يدويًا.
- إرسال خطابات تأكيد لعملاء العميل للتأكد من الأرصدة والتحقق من التناقضات.
- فحص المستندات الداعمة لأوامر المبيعات والمقبوضات النقدية.
- مراجعة إدخالات دفتر اليومية التي تناسب الظروف التي قد تعكس حالات الاحتيال.
- إجراء مقارنة تحليلية لتقديرات المدقق ومتوسطات الصناعة للمبيعات والمقاييس الأخرى مع الأداء الفعلي للمؤسسة.

ويمكن لتعلم الآلة تحديد الظروف التي قد تكون فيها إدخالات دفتر اليومية وهمية، مثل المبالغ الكبيرة بشكل غير طبيعي، والحسابات غير المستخدمة وتسويات نهاية العام، ويمكنه الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بأنماط غير عادية. يمكن أن يؤثر تعلم الآلة أيضًا على إجراءات التدقيق التحليلية من خلال تحليل اتجاهات السوق وحركات المنافسين لتقدير المبيعات.

مرحلة تبليغ النتائج
مقارنة بين التدقيق التقليدي والتدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي

في نهاية دورة حياة التدقيق، يقوم المدققون بإبلاغ نتائج العمل الذي أكملوه. على مستوى التدقيق، يقوم معظم المدققين بإنشاء تقرير تدقيق يشرح فيه نتائج اختبار العمل الميداني لمختلف أصحاب المصلحة. كخطوة أولى في استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق، يمكن لأدوات معالجة اللغة الطبيعية أن تقترح تحسينات لغوية ونحوية على التقرير لتخفيف عبء التحرير عن فريق التدقيق. مع نضوج الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تساعد الأدوات في إنشاء مسودات التقارير من خلال تلخيص النتائج واقتراح توصيات بناءً على تحليل البيانات ولكن يتم تقديمها بلغة مشتركة.

يمكن للمدققين استخدام الذكاء الاصطناعي لإنتاج رؤى وتصورات مستندة إلى البيانات للجنة التدقيق وتقارير مجلس الإدارة. ويمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء تقارير وتصورات تقدم معلومات معقدة، مما يسمح للمدققين بتوصيل النتائج والتوصيات بشكل أكثر فعالية إلى أصحاب المصلحة. يمكن للحالة المستقبلية لتقارير لجنة التدقيق استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير نماذج تنبؤية تقدر احتمالية المخاطر المستقبلية بناءً على النتائج الحالية، مما يسهل مناقشات أعمق بين قادة التدقيق ولجنة التدقيق.

وفي الختام، يجب على المدققين أن يظلوا ملائمين وقادرين على المنافسة ولذلك يجب أن يكون المدقق ماهرًا في مجال التكنولوجيا ومفكرًا استراتيجيًا ومتواصلاً قويًا، وحتى مع الذكاء الاصطناعي، ستكون هناك حاجة مستمرة إلى المعرفة والخبرة العميقة في مجالات التدقيق التقليدي، ولكن يحتاج المدققون أيضًا إلى التكيف مع بيئتهم المتغيرة مع التعليم المستمر لاكتساب المهارة اللازمة للتعامل مع التقنيات الناشئة وفهمها، وتوسيع التفكير النقدي والمهارات التحليلية التي تساعدهم على البقاء قادرين على المنافسة.

*مدير التدقيق الداخلي - برنامج ضمان التمويلات اليمني- الصندوق الاجتماعي للتنمية

مقارنة بين إجراءات التدقيق التقليدي والتدقيق بمساعدة الذكاء الاصطناعي

المرحلة	الإجراءات في التدقيق التقليدي	الإجراءات مع الذكاء الاصطناعي	تأثير الذكاء الاصطناعي على إنجاز مهام المرحلة
التخطيط	يقوم المدقق: • فهم بيئة الصناعة والأعمال من خلال الاجتماعات مع إدارة العميل ومراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة • فحص المؤسسة لتقدير مستوى المخاطر	يقوم الذكاء الاصطناعي بالمهام التالية: • تقييم المخاطر استنادًا إلى وثائق السنة السابقة وبيئة الأعمال واتجاهات • يسجل ويلخص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة	تأثير معتدل
تقييم الضوابط الداخلية	يقوم المدقق: • مراجعة الضوابط الداخلية والسياسات والإجراءات • إجراء مقابلات مع أصحاب العملية وإعداد أوراق العمل • اجراء اختبار التصميم للضوابط من خلال مراقبة المسار، إعادة تنفيذ العمليات وفحص الوثائق	يقوم الذكاء الاصطناعي بالمهام التالية: • إعداد أوراق العمل، بما في ذلك المخططات الانسيابية ومصفوفات المخاطر/الضوابط من معلومات المقابلة المسجلة • تحليل لقطات الشاشة لعمليات الكمبيوتر ووضع علامات على تلك المشكوك فيها والتي تحتاج إلى مراجعة إضافية • فحص المستندات رقميًا والبحث عن الموافقات المناسبة	• تأثير عالي
الاختبارات الجوهرية	يقوم المدقق: • جرد المخزون يدوياً • يرسل ويدير طلبات التأكيد • يتفقد المستندات الداعمة لأوامر المبيعات والإيصالات النقدية • مراجعة إدخالات دفتر اليومية التي تناسب الظروف التي قد تعكس حالات الاحتيال • مقارنة تحليلية لتقديرات المدقق ومتوسطات المبيعات الصناعية والمقاييس الأخرى مع الأداء الفعلي للمؤسسة	يستخدم المدقق التقنيات التالية: • التطبيقات الرقمية/المحمولة، والرموز الشريطية ورموز الاستجابة السريعة، والطائرات بدون طيار (درون) التي تساعد في عمليات جرد المخزون الرموز الشريطية • منصة إلكترونية مشفرة، يمكن الوصول إليها من قبل كل من المدققين والعملاء، لإدارة طلبات التأكيد يقوم الذكاء الاصطناعي بالمهام التالية: • استيراد وتسوية المقبوضات النقدية وأوامر المبيعات تلقائيا أثناء المقارنة للتناقضات • الإبلاغ عن جميع المعاملات التي تمثل حالات احتيال محتملة • انشاء تقدير للمبيعات والمقاييس الأخرى استنادا إلى بيانات الصناعة والمنافسين	تأثير عالي
تبليغ النتائج	يقوم المدقق: • يجمع نتائج المراجعة والقضايا • يستخدم الحكم المهني لتقييم تأثير النتائج • إصدار تقرير التدقيق	يقوم الذكاء الاصطناعي بالمهام التالية: • صياغة راي للتدقيق بناءً على مخاطر العميل ونتائج التدقيق وتأثيراتها لتقييم مخاطر التدقيق • تحسينات لغوية ونحوية على تقرير التدقيق لتخفيف عبء التحرير عن فريق التدقيق • يسمح للمدققين بتوصيل النتائج والتوصيات بشكل أكثر فعالية إلى أصحاب المصلحة • لتطوير نماذج تنبؤية تقدر احتمالية المخاطر المستقبلية بناءً على النتائج الحالية	تأثير منخفض إلى متوسط

أهمية وظيفة الامتثال وإدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المصرفي

حفظ الله النهمي*

أصبح الامتثال (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وإدارة المخاطر من المواضيع الهامة على الصعيد المحلي والدولي لما لهما من أهمية في الحفاظ على القطاع المصرفي وضمان استمراره وسلامته وتعزيز أداءه والمساهمة في تحقيق أهدافه.

كما أن الامتثال للقوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والسلطات الإشرافية أحد أهم عوامل الاستقرار والنجاح للبنوك والحفاظ على سمعتها ومصداقيتها ويجنبها مخاطر عدم الامتثال سواء كانت مادية أو معنوية، إضافة إلى أن إدارة المخاطر تعزز من الاستقرار المصرفي وحماية أموال المودعين وحقوق المساهمين وتعزيز قدرة البنوك على تمويل المشاريع الاستثمارية والاحتياجات التمويلية وبما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف نسب البطالة والفقر، وتشجيع رواد الأعمال.

إضافة إلى ما سبق يحافظ الامتثال للتعليمات والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة على سمعة البنوك، واستمراريتها في التعامل مع الجهات الخارجية وقدرتها على تقديم خدماتها لعملائها في الداخل والخارج دون أي عراقيل أو صعوبات، إلى جانب عدم خضوعها لأي عقوبات أو غرامات مالية من الجهات المحلية أو الدولية في حال التزامها بالمتطلبات المحلية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجرائم المالية.

وتبرز أهمية إدارة المخاطر نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة والاضطرابات السياسية والمتغيرات المتسارعة التي تحتم على البنوك تفعيل دور إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها وقياسها والاستجابة لها وإدارتها بطريقة سليمة تتوافق وأهداف البنوك وخططها الاستراتيجية وذلك لمواجهة المخاطر والصدمات بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية الرشيدة وتعزيز الامتثال للقوانين والمعايير المحلية والدولية المنظمة للعمل المصرفي ومنها تعزيز رؤوس أموال البنوك ومستوى السيولة النقدية وتطبيق المتطلبات الرقابية.

حيث أن إدارة المخاطر الفعالة تصبح الوسيلة الأمثل لتحقيق أهداف البنك وخططه الاستراتيجية بتمكينه من التوسع المدروس واستغلال مصادر أمواله بفاعلية وتقديم الخدمات والمنتجات المناسبة في الأسواق المناسبة لشريحة العملاء المناسبة، ومراقبة المخاطر التي تواجهه في إطار ذلك وضبطها والتحوط لها، وبما يساهم بشكل إيجابي في نمو البنك وتوسعه وتحقيق أهدافه مع المحافظة على سلامة الوضع المالي للبنك.

ولذلك أصبح الاهتمام والتشديد في قضايا الامتثال "متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" وإدارة المخاطر أمراً مهماً لتعزيز سلامة العمل المصرفي وتخفيف المخاطر التي تواجهها البنوك وهذا يتطلب من البنوك التالي:

تبني الهيئة الحاكمة (مجلس الإدارة) في البنوك وظيفة الامتثال «لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب » ومنهجية إدارة المخاطر.

تفعيل وظيفة الامتثال في البنوك وتقوية ودعم هذه الوظيفة وتطبيق توصيات الـFATF ومبادئ لجنة بازل الخاصة بوظيفة الامتثال وكذا القوانين والمنشورات والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية.

إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لإرشادات الـ COSO ومواصفات الـ ISO ومقررات بازل 1 + 2 + 3.

رفد وظيفة الامتثال وإدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.

نشر ثقافة الامتثال وإدارة المخاطر بين أوساط العاملين والقيادات العليا للبنوك .

رفد وظيفة الامتثال وإدارة المخاطر بالأنظمة المناسبة والتي تغطي متطلبات وظيفة الامتثال بشكل كامل وكذا تمكن البنك من إدارة المخاطر بشكل دقيق.

تفعيل وظيفة الرقابة الداخلية وضمان استقلاليتها ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد.

تخصيص وتفعيل الأدوات والبرامج المستخدمة في أمن المعلومات وكذا في الأمن السيبراني، وتفعيل نظام الـ GRC.

وبشكل عام فإن الاهتمام بوظيفة الامتثال وإدارة المخاطر في البنوك يعزز وبشكل كبير من الاستقرار المصرفي ويساهم في استمرارية الأعمال والحفاظ على النظام المصرفي، ويساعد في تحقيق الأهداف، واتخاذ القرارات المناسبة، وتطوير الاستراتيجيات.

*نائب رئيس لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال-جمعية البنوك اليمنية

الابتكار المالي في البنوك الإسلامية

وسام الحكيمي*

التعريف بالابتكار المالي

الابتكار المالي يعد جزءًا أساسيًا من تطور الصناعة المالية ويُعرف بأنه القدرة على تطوير وتنفيذ أفكار جديدة وإبداعية في مجال الخدمات المالية ويهدف الابتكار المالي إلى تحسين العروض المالية وتطوير الحلول التمويلية بطرق تتناسب مع احتياجات العملاء وتحقيق الاستدامة المالية.

فوائد الابتكار المالي للبنوك الإسلامية

الابتكار المالي يساعد البنوك الإسلامية في تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل

يسهم الابتكار المالي بشكل كبير في تعزيز قدرة البنوك الإسلامية على تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وأكثر فعالية، ومن خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة، يمكن للبنوك الإسلامية تعزيز علاقاتها مع العملاء وبناء ثقتهم.

تحسين خدمات المصارف وتطوير الحلول المالية المبتكرة

بتوظيف الابتكار المالي، يمكن للبنوك الإسلامية تحسين خدماتها وتوفير حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة حيث يعمل فريق الابتكار على تطوير وتنفيذ حلول مالية مبتكرة تجعل تجربة العملاء أكثر سهولة وراحة.

زيادة الكفاءة والكفاءة التشغيلية من خلال التبني السريع للتكنولوجيا في العمليات اليومية

تبرز أهمية التكامل بين الابتكار المالي والتكنولوجيا في تعزيز كفاءة العمليات اليومية للبنوك الإسلامية ومن خلال الاعتماد على التكنولوجيا المبتكرة يمكن دعم العمليات المالية وتحسين الأداء النظامي للبنك.

تعزيز التميز والتنافسية في السوق المالية الإسلامية

أحد الآثار الإيجابية لتبني الابتكار المالي في البنوك الإسلامية هو تعزيز التميز والتنافسية في السوق المالية الإسلامية ومن خلال تقديم حلول مالية مبتكرة وخدمات متطورة، يمكن للبنوك الإسلامية الحفاظ على مكانتها في السوق وجذب المزيد من العملاء.

كيف يمكن للابتكار المالي أن يساهم في نمو البنوك الإسلامية؟

استخدام التكنولوجيا في عمليات البنوك الإسلامية

في ظل التطور التكنولوجي السريع، يمكن للابتكار المالي أن يسهم في تحسين عمليات البنوك الإسلامية وجعلها أكثر كفاءة وسرعة ومن خلال تبني أحدث التقنيات مثل الذكاء الصناعي والتشفير، يصبح بإمكان البنوك تقديم خدماتها بشكل أفضل وتسهيل الوصول للعملاء بشكل أكثر فعالية.

تقديم خدمات مالية مبتكرة استنادًا إلى الشريعة الإسلامية

يعتبر التفاعل مع الشريعة الإسلامية في تصميم وتقديم المنتجات المالية مصدرًا للابتكار في البنوك الإسلامية ومن خلال تقديم منتجات مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يتمكن البنك من استقطاب شريحة أوسع من العملاء وبناء علاقات طويلة الأجل معهم.

توفير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة

من خلال الاستماع لاحتياجات العملاء وتحليل سلوكياتهم المالية، يمكن للابتكار المالي أن يدفع بالبنوك الإسلامية نحو تطوير منتجات وحلول مالية جديدة تلبي تلك الاحتياجات بشكل فعال ومبتكر.

الابتكار في الخدمات المصرفية الإسلامية

إنشاء منتجات تمويلية مبتكرة

من خلال فهم احتياجات العملاء ومتطلباتهم، يمكن للبنوك الإسلامية تصميم منتجات تمويلية مبتكرة تلبي احتياجاتهم بشكل فعال وملائم.

تقديم خدمات مالية رقمية

- توفير خدمات مالية عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية يسهل على العملاء الوصول إلى خدمات البنوك الإسلامية بسرعة وكفاءة.

- تحسين عمليات الدفع الإلكتروني في البنوك الإسلامية.

- تطوير نظم دفع آمنة وفعالة يجعل عمليات الدفع الإلكتروني في البنوك الإسلامية أكثر سهولة وسلاسة.

الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية

الابتكار في الطرق التسويقية للمنتجات المالية الإسلامية

استخدام استراتيجيات تسويقية مبتكرة يمكن أن يساعد البنوك الإسلامية في الجذب والاحتفاظ بالعملاء.

تصميم منتجات مالية إسلامية جديدة

ابتكار منتجات مالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية يساعد في تلبية احتياجات عملاء البنوك بشكل مبتكر.

استخدام التكنولوجيا في تطوير المنتجات

دمج التكنولوجيا الحديثة مع المنتجات المالية الإسلامية يمكن أن يجعلها أكثر فعالية وسهولة في الاستخدام.

تقديم خدمات إسلامية مالية جديدة

ابتكار خدمات مالية مبتكرة تتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أن يميز البنوك الإسلامية في سوق المال ويرتبط الابتكار المالي في البنوك الإسلامية بفهم عميق لاحتياجات العملاء وتوجيهات الشريعة الإسلامية، مما يمكنها من تقديم حلول مالية مبتكرة وملائمة تساهم في رفع مستوى الخدمات المصرفية التقليدية.

* أخصائي مطابقات وتسويات
بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي

النقود هي لغة عالمية يفهمها الجميع فلا يهم ما نوع وشكل وكيفية هذه النقود، فقيمة أي نقود هي ما يقبله الناس في المقابل طالما أنها تؤدي وظيفتها الأساسية لهم كوسيلة للتبادل فيما بينهم يحققون من خلالها منافعهم المعيشية.

الريال الإلكتروني e-YR

التوجه الفعال للبنك المركزي اليمني لمواجهة أزمة السيولة والنقد التالف

أ. أسامة الشوخي*

يشهد العالم تحولاً هامًا نحو تبني عملة «النقود» الإلكترونية للبنوك المركزية Electronic Currency for Central Banks (ECCBs) من قبل العديد من الدول، وتأتي هذه الخطوة في إطار سعيها لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتعزيز كفاءة الأنظمة المالية، وتُعدّ اقتصاديات الدول النامية ساحة خصبة لتطبيق هذه النقود الإلكترونية، حيث من المتوقع أن تُساهم في حلّ العديد من المشاكل المالية والمصرفية التي تواجهها هذه الدول، وتحقيق فوائد جمة على مختلف القطاعات الحكومية لتلك الدول.

مفهوم العملة الإلكترونية

هي عملة «نقدية» إلكترونية تصدرها البنوك المركزية للدول، وهي بديل إلكتروني للأوراق النقدية والعملات المعدنية المادية الملموسة، والتي تتماثل معها تماماً في القيمة ولها نفس قوتها الشرائية للسلع والخدمات على اختلافها، ولها نفس القوة التشريعية في إبراء وسداد الذمم المالية أو النقدية للأفراد وأيضا للشركات والمؤسسات على اختلافها، ويمكن تخزينها والاحتفاظ بها دون أن ينقص من قيمتها ومن قوتها القانونية شيء، ويتم الاحتفاظ بها والوصول إليها عبر تطبيقات برمجية مختلفة يطلق عليها (المحافظ الإلكترونية أو المحافظ الرقمية).

والعملة الإلكترونية تصدرها البنوك المركزية للدول، مثلها مثل العملة النقدية الورقية أو المعدنية ولكنها تختلف فقط في كونها إلكترونية ويقوم البنك المركزي بإنزالها للتداول في السوق عبر آلية وإجراءات يشرف عليها تماما مثل إجراءات وآلية النقد الورقي، ويقوم البنك المركزي تجاه هذه العملة الإلكترونية بما يقوم به تماما تجاه العملة الورقية.

المحافظ الإلكترونية أو الرقمية

المحفظة الرقمية، أو المحفظة الإلكترونية، بمثابة بديل إلكتروني للمحافظ التقليدية المصنوعة من الجلد أو البلاستيك التي كان يتم الاحتفاظ بالنقود الورقية فيها، باختلاف أن هذه المحافظ الإلكترونية تصدرها البنوك وبعض شركات الصرافة والمؤسسات المالية العاملة المعتمدة رسميا من الدولة والبنك المركزي .

تعتبر المحافظ الإلكترونية أداة من أدوات التكنولوجيا المالية الرقمية المبتكرة، في ظل التطور والتقدم العالمي في قطاع الاتصالات والهواتف الذكية والتطبيقات والبرامج الرقمية والحاسوبية.

هذه المحافظ الإلكترونية يبتكرها ويمتلكها مزودو الخدمات المالية والمصرفية – المصارف التجارية والإسلامية، مصارف ومؤسسات الائتمان التمويل الأصغر، وشركات الصرافة – ويسوقونها ويقدمونها لعملائهم ولغير عملائهم، وكل محفظة منها وعلى اختلافها معتمدة رسمياً وبترخيص مستقل وقانوني من الدولة والبنك المركزي، كما أن لكل محفظة إلكترونية علامتها التجارية المستقلة والمسجلة بالسجل التجاري للدولة والمعتمدة من وزارة التجارة والصناعة والجهات ذات العلاقة ومعززة بتعميد واعتماد البنك المركزي أيضا لها، مما يعطي لهذه المحافظ الإلكترونية الشكل القانوني المعتمد والالتزام التشريعي لها كأداة من الأدوات التي تستخدم للنقد الإلكتروني لتنفيذ التعاملات والتحويلات المالية وسداد المدفوعات الإلكترونية على اختلافها من خلال تلك المحافظ الإلكترونية.

وهذه المحافظ الإلكترونية يتم تغذيتها بالنقد الإلكتروني من خلال الطرق التالية:

الإيداع النقدي الورقي المباشر من أحد فروع البنك المصدرة للمحفظة الإلكترونية أو المؤسسات المالية أو أحد وكلائها المعتمدين – ويقوم بدوره موظف البنك أو أحد الوكلاء بقيد المبلغ المستلم نقدا إلى حساب المحفظة الإلكترونية مباشرة.

بالتحويل البيني ما بين محفظة ومحفظة أخرى مماثلة لنفس البنك أو المؤسسة المالية المصدرة لها.

عبر استخدام المقاصة الإلكترونية فيما بين المحافظ الإلكترونية المختلفة.

ومما سبق نخلص لمفهوم بسيط وخال من التعقيد بأن العملة الإلكترونية يمكن إسقاطها كمفهوم متماثل تماماً مع مصطلح «الريال الإلكتروني»، ولا تختلف عنه في شيء.

البدايات الأولى للريال الإلكتروني اليمني

يمثل عام 2002 نقطة بداية التوجه نحو التعامل بالريال الإلكتروني، فهو ليس وليد اللحظة فجذوره تمتد إلى لحظة التوقيع للعقد بين إدارة البريد اليمني، وإدارة البريد التونسي، لإدخال خدمة الريال الإلكتروني، عبر تصميم بطاقات تتضمن وحدات وقيم بالريال اليمني، يتم استخدامها عبر مواقع خصصت للدفع بالريال الإلكتروني على موقع www.e-rialpostYe ووحدات عبر ما قامت به الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي من إنشاء لنظام تحويل الأموال إلكترونيا لدفع الفواتير، والذي توقف بسبب عدم تقبل الناس له خلال تلك الفترة، أضف لذلك محدودية وانحصار انتشار واستخدام التطور التقني للهواتف والانترنت.

وفي عام 2011 تم التوقيع بالشراكة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للبريد لإطلاق منصة « خدمة موبايلي»، وبها تم إجراء المدفوعات بين الأفراد عبر الوصول إلى حسابات الادخار من الهواتف المحمولة، ولكن لم يتم المضي قدماً فيه نتيجة للوضع القانوني للهيئة العامة للبريد نظراً لافتقارها لصلاحية تقديم تسهيلات ائتمانية وإصدار نقد إلكتروني وعدم حصولها على ترخيص من البنك المركزي لذلك.

ولذلم فإن توجه البنك المركزي للتعامل بعملة الريال الإلكتروني يمثل منهجية سابقة ولا يزال ينتهجها البنك المركزي كجزء من سياسته النقدية وإجراءاته المالية، فخلال تلك الفترة اتسمت الممارسة القانونية في اليمن لما قبل عام 2014 بالسوق الشديدة التنظيم -التي تمنح الحق في تقديم خدمات النقود الإلكترونية حصرًا للبنوك. والواقع أن الإطار التنظيمي المنصوص عليه في منشور البنك المركزي رقم 11 وضع نموذجًا محافظًا ومحدود النطاق وحكراً فقط للبنوك بإصدار وإدارة النقود الإلكترونية واستلزمت الإجراءات فتح حساب مصرفي والمرور بإجراءات متشعبة، مما جعل الأمر يشهد نمواً بطيئاً في حينه.

وبعد العام 2014، توسع الأمر وصار شبه ميسر، فنتيجة للظروف السياسية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية وتحول السوق المصرفي اليمني لسوق محدود التنظيم، مما جعل البنك المركزي اليمني يتوسع في الأمر ولم يعد حكراً على المصارف فقط، بل صار يشمل شركات الصرافة ومصارف التمويل الأصغر، ومنح تراخيص لمؤسسات مالية متخصصة، كما لم يعد يتطلب الامر فتح حساب مصرفي وإجراءات معقده وأصبح يكتفى بالوثيقة الشخصية أو جواز السفر كمستند رئيسي في بدء واستخدام أي محافظ إلكترونية وتغذيتها بالريال الإلكتروني، وهذا ما حقق مفهوم الشمول المالي وجعل شريحة واسعة من الناس وممن كانوا مستبعدين من

الخدمات المصرفية يحصلون على هذه الخدمات.

وبين عامي 2015 و2019، بُذلت بعض الجهود لتسهيل إجراء المدفوعات الإلكترونية بالريال الإلكتروني ومنح البنك المركزي اليمني تراخيص لبنوك تملك تطبيقات المحافظ الإلكترونية لتقديم خدمات الريال الإلكتروني من خلال الهواتف الذكية، وهذه البنوك هي: بنك التضامن – تطبيق محفظتي، كاك بنك – تطبيق موبايل موني، بنك اليمن والكويت- تطبيق فلوسك، مصرف الكريمي الإسلامي- الكريمي جوال، بنك الأمل للتمويل الأصغر- تطبيق بيس.

سلبيات انتشار العملات الورقية التالفة وتعرضها للانتهاء في ظل شح السيولة ووجود حل يتمثل في الريال الإلكتروني:

فقدان القيمة: والتي أصبحت تلازم العملات الورقية التالفة، مما يؤدي إلى خسائر مالية للأفراد يومياً.

انخفاض الثقة في النظام النقدي: تعزز العملات الورقية التالفة يومياً من ثقة المواطن بالنظام النقدي للدولة، وما ينتج عنه من انخفاض مستويات الاستثمار يوما بعد آخر.

صعوبة المعاملات: وهو ما يوجهه الأفراد يومياً في إجراء المعاملات إذا كانت العملات الورقية الوحيدة المتاحة تالفة أو منتهية الصلاحية.

خسارة المال: ويتعرض له الأفراد خلال تعاملاتهم اليومية، وخصوصا عند شراء السلع الاستهلاكية.

زيادة الإحباط: نتيجة انتشار العملات الورقية التالفة حيث ساءت نفسية الأفراد، وارتفعت مؤشرات الاضطرابات الاجتماعية فيما بينهم.

صعوبة قبول تداولها: نتيجة تلفها الشديد وهو ما هو كائن بين أفراد الشعب خلال دفع رسوم خدمات الباص وبين طلاب المدارس خلال شراء مصروفهم اليومي وعلى غيرها قس وقارب من التعاملات البسيطة اليومية للناس.

النتائج الإيجابية التي سيتم تحقيقها بالتعامل بالريال الإلكتروني

تحريك عجلة الاقتصاد الداخلية وانعاشها من ركودها الراهن..

ضبط الكتلة النقدية.. وعدم خروجها عن سيطرة البنك المركزي..

استبدال النقد الورقي للريال اليمني التالف والمتهالك والمتناقص تدريجيا يوما بعد آخر.. عبر إحلاله واستبداله بنقد من الريال الإكتروني المقابل والمماثل لقيمة النقد الورقي المستبدل.. مما سيوفر على الدولة تكلفة طباعة عملة سواء كانت معدنية أو ورقية.. وسيخفف من الإجراءات والتعقيدات في عملية الاستبدال عبر آلية، تتم بإشراك كافة المصارف اليمنية وتوظيف فروعها وموظفيها مقابل رسوم رمزية.. مما يخفف وطأة الوقت والجهد والضغط القائم على البنك المركزي وفروعه.. ويختصر الوقت والجهد ويسهل الأمر سواء للجهات الرسمية بالدولة أو المواطنين. (يمكن التطرق لها وبالتفصيل ولآلياتها ضمن سياق مستقل بالأعداد القادمة).

كبح جماح التضخم: تقليل كمية النقد المتداول، مما يساعد في السيطرة على التضخم. وتشجيع الادخار والاستثمار، مما يساعد في امتصاص السيولة الزائدة.

تحسين كفاءة المدفوعات الحكومية: تسريع عمليات الدفع الحكومية، مثل رواتب الموظفين والمعاشات التقاعدية، وخفض تكاليف التحصيل الضريبي، والجمركي، وأيضا يسهل تحصيل الزكاة ورسوم الأوقاف، تسريع عملية الدفع للمقاولين والموردين، مما يحفز النشاط الاقتصادي، يُساعد في توجيه الدعم الحكومي بشكل أكثر دقة للمستحقين وبشكل أسرع، ويسرع من تحصيل الرسوم الجمركية ودفع الزكاة وتحصيل رسوم الأوقاف.

وضع ضوابط للحسابات غير النقدية (الحسابات القديمة لما قبل عام 2017) بحيث تقنن وتضبط حركتها ضمن دائرة المدفوعات الإلكترونية فقط.. مما يجعلها تتحرك ضمن هذه الدائرة ولا تخرج عنها بدلا عن كونها أرصدة جامدة ومتكتلة في الحسابات.

تقليل الاعتماد على العملة الأجنبية: يمكن أن يساعد استخدام الريال الإلكتروني في تقليل الاعتماد على العملة الأجنبية، مما قد يعزز استقرار الاقتصاد اليمني.

تعزيز الشمول المالي: توفير فرص جديدة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، خاصةً بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون حسابات بنكية، ويقدم دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

تحديات استخدام الريال الإلكتروني وما الحلول لها

يواجه استخدام الريال الإلكتروني تحديا وصعوبة رئيسية وحيدة تتمثل في:» قلة الوعي المالي وانعدام الثقافة المصرفية «، فلا تزال شريحة واسعة ونسبة مرتفعة من اليمنيين غير مدركين لمزايا وفوائد استخدام الريال الإلكتروني، ويفضلون التعامل بالنقد التقليدي، وهذا لن يتم إلا من خلال تفعيل وتعزيز دور البنك المركزي في توجيه المصارف ومجتمعات المدنية والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم برعاية المناسبات والفعاليات لتوعية المجتمع مالياً وتثقيفه مصرفياً.

مبادرات تعزز التعاملات بالريال الإلكتروني وتعزز الشمول المالي

تطبيق خدمة محفظتي إحدى منتجات بنك التضامن والتي تعتبر محفظة إلكترونية تقدم خدمات المدفوعات الإلكترونية.

مبادرة بنك اليمن والكويت عبر بطاقة (مواصلات) وتستخدم لدفع رسوم المواصلات للباصات.

انتشار نقاط (حاسب) التابعة لمصرف الكريمي (وخدمة محفظتي التابعة لبنك التضامن) في كافة محلات البقالة ومحطات البترول، وبالمثل لبقية نقاط ووكلاء المعتمدين للمصارف وشركات الصرافة.

انتشار النقاط المعتمدة لشركة ONE CASH.

خلاصة

وتبقى الخلاصة هي أن الإنسان مخلوق قابلة للتكيف، ومع مرور الوقت، سيعتاد الناس وسيتقبلون أي نوع أو شكل جديد أو غريب للريال، وسيحظى بالقبول لديهم طالما أنه- الريال الإلكتروني- يمكنهم من تنفيذ وإتمام تعاملاتهم التجارية والمالية، ويوفر لهم القدرة على سداد وشراء ما يريدون من خدمات وسلع تلبي احتياجاتهم اليومية.

فقبول الناس للتعامل بالنقود يعتمد على الظروف التي يمرون بها وثقافتهم وتجاربهم وهذا ليس ثابتاً أبداً، فما كانوا يرفضونه في الماضي صار مقبولاً لهم الآن وفي المستقبل أيضاً – ففيما مضى كما يتذكر الجميع عندما كنا نرفض التعامل ولا نقبل بأي عملة نقدية ورقية من الريال اليمني إذا كان بها تلف أو تمزقات بسيطة أو شبه متوسطة، والآن صار الجميع يتداولون ويتعاملون فيما بينهم بفئات الريال اليمني من أبو مائة ريال وخمسين ريال وأبو 250 ريال وحتى 500 ريال يمني وهي مهترئة وتالفة وممزقة بشكل كامل.

ولذلك يمكن القول أن مستقبل ثبات وشكل وأسلوب التعامل بالنقود الورقية لن يستمر خلال السنوات القادمة، والأكيد كما يشاهده الجميع الآن هو توجه وقبول الناس بالتعامل القائم حالياً والآن عبر الريال الإلكتروني من خلال تطبيقات المحافظ الإلكترونية المرخصة من البنك المركزي اليمني والمملوكة للبنوك وشركات الصرافة والمؤسسات المالية، وهذه المحافظ الإلكترونية سهلت على الناس ومكنتهم من تنفيذ معاملات وتحويلات مالية ومصرفية تلبي احتياجاتهم اليومية من الخدمات بكل يسر وسهولة.

*مشرف قسم السيولة – بنك التضامن

المصـــــــــــادر:

أهمية النقود الالكترونية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، د. يحي علي السقاف، جمعية البنوك اليمنية، صنعاء، 05-06-2022م. www.yemen-yba.com/ 1/2

خدمات الدفع الالكتروني في اليمن – التحديات وفرص النجاح- أ/ عبد الغني محمد السماوي، بلقيس محمد الفسيل، صالح زيد الحدا، امل احمد الدبيلي، من إصدارات معهد الدراسات المصرفية 2019.

تحديات وافاق النقود الالكترونية وأنظمة الدفع في اليمن، الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس 2022م.

تسويق الريال الالكتروني في اليمن – أ.د/ عبد الخالق احمد باعلوي، ورقة عمل قدمت بالمتلقي العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات – الدوحة – دولة قطر 2003.

النقود الالكترونية ماهيتها وانواعها وأثارها- د. هيثم محمد حرمي شريف، أكتوبر 2020م.

توجهات المصارف المركزية العربية نحو اصدار العملات الرقمية، د. هبة عبد المنعم، صندوق النقد العربي، العدد 92-2022.

النقود الالكترونية والنقود الافتراضية، نشأتها، مفهومها واثارها الاقتصادية، بنحاس عادل، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، دفاتر البحوث العلمية، المجلد رقم 11، العدد (01-2023) ص-837 853.

ازمة السيولة النقدية ودورها في تدهور الثقة بالشيكات وبالجهاز المصرفي اليمني مع المقارنة بأزمتي السيولة النقدية في ليبيا والسودان، د. طه احمد الفسيل، 3 ابريل، 2019.

النقود والبنوك، أ.د/ محمد أحمد الأفندي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، 2010.

النقود الالكترونية: ماهيتها، مزاياها، مخاطرها، محمد دمان ذبيح، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، الجزائر، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد -10 العدد (01-2021)، ص: 133-149.

موقع بنك التضامن www.tadhamonbank.com

موقع بنك اليمن والكويت www.yk-bank.com/ar/Personal/e-wallet/transportation

البنوك وموجات التحول الرقمي.. إعادة تعريف الخدمات المالية في العصر الحديث

مامور فوضيل*

في العصر الرقمي الحالي، أعادت البنوك تعريف خدماتها المالية بفضل موجات التحول الرقمي التي اجتاحت القطاع، من خلال تبني تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والبلوكشين، حيث لم تعد البنوك اليوم مجرد مؤسسات تقليدية تعتمد على الفروع والعمليات الورقية، بل أصبحت كيانات رقمية تقدم خدمات متكاملة عبر الإنترنت والهاتف، تمكن من تحسين كفاءة عملياتها وتقديم خدمات مخصصة للعملاء، توفر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول للعملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم وإجراء المعاملات في أي وقت ومن أي مكان، مما يعزز الراحة والمرونة، تستثمر البنوك بشكل كبير في أنظمة الأمان المتقدمة لحماية البيانات ومنعَ الاحتيال، بينما تواجه تحديات تتعلق بالأمان والثقة والمنافسة وتتيح الفرص الرقمية الابتكار المستمر وتوسيع قاعدة العملاء وتحسين تجربتهم، هذا التحول الرقمي أصبح ضرورة للبقاء والتنافس في سوق مزدحم بالتحديات والفرص.

على مدى السنوات الماضية، شهد تغيرا عميقا في سلوك المستهلك بعد تطور تكنولوجيات المعلومات الجديدة، حيث يستخدم العميل التكنولوجيا الرقمية في العديد من الأنشطة ويطالب الآن بدمج هذه التكنولوجيا الجديدة في علاقته مع البنك الذي يتعامل معه، الهدف هو تحسين التكاليف والاستفادة من الخدمات الجديدة.

يرغب العميل في الاتصال بمستشار عبر الإنترنت للحصول على خدمة أو نصيحة أو إجراء محاكاة ائتمانية على هواتفهم الذكية أو الأجهزة اللوحية أو على منصات التواصل الاجتماعي، إنه يفضل المنتجات المخصصة، بأسعار تتكيف مع استهلاكه ومتوفرة في الزمان والمكان.

ومن ناحية أخرى، يدرك مسيرو البنوك أن التحول الرقمي لا يقتصر على إضافة تطبيقات جديدة على الهاتف المحمول أو المنصات الأخرى، وهم يعلمون جيدًا أنه لكي تظل البنوك قادرة على المنافسة، يجب عليها الانخراط في تحول رقمي حقيقي يؤثر على المنظمة بأكملها وجميع مجالات أنشطتها، وهي كلها حلول رقمية تقدمها البنوك التقليدية لتسمح للعملاء بمراجعة حساباتهم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الذهاب إلى الفرع وتنفيذ العمليات المصرفية عن بعد عبر الهاتف أو من خلال تطبيق الهاتف المحمول على الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية.

ثورة تحول رقمي

يشهد قطاع الخدمات المصرفية ثورة رقمية هائلة تعيد تشكيل طريقة عمل البنوك وتفاعلها مع عملائها. وتتخطى هذه الثورة مجرد تقديم خدمات عبر الإنترنت أو تطبيقات للهواتف الذكية، بل تمثل تحولا شاملا يشمل مختلف جوانب العمل المصرفي.

التأثير على العملاء

ويتوقع العملاء تفاعلا أكبر وسهولة في استخدام الخدمات التي تقدمها البنوك، وفي الواقع فإن توفر الإنترنت ليلا ونهارا يسمح بالتفاعل المثالي بين البنوك لضمان تقديم الخدمات للعملاء في الوقت المحدد، إضافة إلى ذلك يبحث العملاء عن خدمات مبسطة، والبحث عن البساطة أمر مطلوب خاصة بين الشباب الذين يستخدمون تطبيقات الهاتف المحمول بسهولة، ويسعى العملاء أيضا إلى الحصول على خدمات سريعة حيث تكون الإجراءات أقل تعقيدا، إن عدم الوساطة، أي تجاوز الوسطاء المؤسسيين للتفاوض بشكل مباشر على بنود عقد الائتمان، على سبيل المثال، هو الحل الذي توفره البنوك البعيدة أو عبر الإنترنت.

التأثير على البنك

يمكن للتحول الرقمي أن يؤثر على البنوك بشكل إيجابي، من خلال توفير حلول مبتكرة وفعالة للتحديات التي تواجه النظام المالي الحالي، وتحسين جودة وتنوع وتوافر الخدمات المصرفية للعملاء. بعض من هذه الحلول هي:

مكافحة غسيل الأموال

تستخدم البنوك أنظمة الذكاء الاصطناعي بدلًا من الأنظمة التقليدية القائمة على القواعد لمكافحة غسيل الأموال، هذه الأنظمة تتميز بالمرونة، الدقة، والسرعة، وتستفيد من التحسينات المستمرة في مجال الذكاء الاصطناعي.

روبوتات الدردشة

تستخدم المؤسسات المالية روبوتات الدردشة كوكيل لخدمة العملاء، وتتفاعل عبر منصات مثل فيسبوك ماسنجر وواتساب، يمكن لهذه الروبوتات التعامل مع استفسارات العملاء وربطهم بالشخص المناسب لحل مشكلاتهم، يجب تسليم التفاعلات المعقدة التي لا تستطيع الروبوتات التعامل معها إلى إنسان لضمان رضا العملاء.

الكشف عن الاحتيال

تُظهر أنظمة الذكاء الاصطناعي فعالية كبيرة في كشف الاحتيال، نظام تقييم الاحتيال Fico-Falcon هو مثال بارز يعتمد على الشبكات العصبية والتعلم العميق للكشف عن الاحتيال بدقة عالية.

التحليلات

التحليلات القائمة على الذكاء الاصطناعي تفحص كميات هائلة من البيانات للبحث عن الأنماط والعلاقات، مما يسمح بالتنبؤ في الوقت الفعلي، يمكن للتعلم الآلي تحسين عمليات مثل نمذجة المخاطر، التعرف على الهوية، كشف الاحتيال، وضمان الائتمان، يمكن أيضًا تحويل البيانات إلى نثر لكتابة التقارير والملخصات.

أتمتة العمليات الآلية (RPA)

تستخدم RPA لتكرار الأنشطة البشرية الروتينية تلقائيًا وبشكل دقيق، تستعمل RPA المدخلات الورقية أو الرقمية، تطبق عليها القواعد، ثم ترسل الإخراج للخطوة التالية، مثال على ذلك استثمار بنك جي بي مورغان في منصة COIN، التي تحلل المستندات القانونية وتستخرج البيانات بسرعة وكفاءة.

ثقافة ابتكار

وتشكل ثقافة الابتكار حجر الأساس لضمان استمرارية البنوك وازدهارها في ظل التطورات المتسارعة، وتُشجع البنوك على تجربة حلول جديدة بالتعاون مع الشركات الناشئة والاستثمار في الأبحاث والتطوير لتقديم خدمات متطورة تلبي احتياجات العملاء.

وتركز البنوك على نموذج عمل مبتكر يضع احتياجات العملاء في المقدمة، ويعزز الشراكات الاستراتيجية، ويستفيد من بيانات العملاء لتقديم عروض مخصصة وتحسين تجربتهم، ويساهم في التوسع الرقمي لدخول أسواق جديدة وتقديم خدمات رقمية مبتكرة للعملاء في جميع أنحاء العالم.

خلاصة

إن التحول الرقمي قد أعاد تعريف القطاع المصرفي بشكل جذري، يجب على البنوك التقليدية أن تتبنى هذه التحولات وتستثمر في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية لتظل قادرة على المنافسة وتلبية توقعات العملاء المتزايدة، في هذا العصر الرقمي، ويعتمد النجاح على القدرة على التكيف والابتكار المستمر لضمان تقديم خدمات مصرفية متطورة وآمنة.

*المدرسة العليا للمصرفة - الجزائر

في ظل التطور السريع للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، تشهد صناعة البنوك والخدمات المالية تحولا جذرياً. هذا التحول لا يقتصر فقط على أدوات وأساليب العمل المصرفي، بل يمتد ليشمل طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة من الموظفين.

وظائف البنوك والذكاء الاصطناعي.. كيف سيُحدث التحول الرقمي تغييراً جذرياً

إسكندر الحكيمي*

سأتناول هنا تأثير الذكاء الاصطناعي على وظائف البنوك وألخصها بالنقاط التالية:

1. المهام الروتينية والإدارية:ستتحول العديد من المهام الروتينية والإدارية في البنوك إلى آليات تعمل فعلياً بالذكاء الاصطناعي،ولنأخذ على سبيل المثال، معالجة الطلبات، وإصدار البطاقات، وتحديث البيانات للعملاء وغيرها. هذا سيؤدي إلى تقليل الحاجة إلى العاملين في هذه الوظائف.

2. التحليل والاستشارات: سيلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تحليل البيانات المالية وتقديم استشارات للعملاء، باستخدام نماذج التعلم الآلي، وسيكون بإمكان البنوك توفير خدمات استشارية أكثر دقة وتخصيصاً لاحتياجات العملاء.

3. الخدمة والدعم للعملاء: ستشهد وظائف خدمة العملاء تحولاً كبيراً بفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل الchatbots والمساعدات الصوتية،و سيتم الاعتماد على هذه الأنظمة لإدارة الاستفسارات والشكاوى بشكل آلي وفعال.

4. التسويق والمبيعات: سيساعد الذكاء الاصطناعي في استهداف العملاء المحتملين بشكل أدق وتخصيص المنتجات والخدمات بناءً على تفضيلاتهم وسلوكهم، كما ستلعب الأنظمة الذكية دوراً في توليد وإدارة العروض والحملات التسويقية.

كيف سيتغير الذكاء الاصطناعي في أداء البنوك؟:

1. زيادة الكفاءة والسرعة: سيؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تسريع العمليات المصرفية وتقليل الأخطاء، مما يعزز من كفاءة البنوك وخدماتها.

2. تحسين تجربة العملاء: من خلال تقديم حلول مخصصة ودعم متميز، سيساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء وزيادة رضاهم.

3. تعزيز الأمن والحماية: حتماً ستستفيد البنوك من قدرات وإمكانيات الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني وكشف الاحتيال المالي بشكل أكثر دقة وفعالية.

4. ابتكار منتجات وخدمات جديدة: سيمكّن الذكاء الاصطناعي البنوك من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل.

المهارات الجديدة التي سيحتاج موظفو البنوك إلى اكتسابها لمواكبة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

هناك عدة مهارات جديدة سيكون على موظفي البنوك إتقانها لمواكبة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي:

1. المهارات الرقمية: فهم وتشغيل التقنيات المصرفية الرقمية مثل :التطبيقات المصرفية والرقمنة وتحليل البيانات.

2. مهارات التواصل والتفاعل عبر القنوات الرقمية: القدرة على التواصل الفعال مع العملاء عبر المواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية.

3. التحليل والاستشراف: القدرة على تحليل البيانات والاستفادة منها في اتخاذ القرارات وتطوير المنتجات والخدمات.

4. المرونة والتكيف: القدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا والأساليب المصرفية.

5. الإبداع والابتكار: التفكير خارج الصندوق وتطوير حلول مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة باستمرار.

6. إدارة المخاطر الرقمية: فهم المخاطر الأمنية والتشغيلية المرتبطة بالتكنولوجيا وتطوير آليات للتخفيف منها.

إن اكتساب هذه المهارات الجديدة سيمكن موظفي البنوك من التفاعل بشكل فعال مع التحول الرقمي وتقديم خدمات مصرفية متطورة ومتكيفة مع احتياجات العملاء المستقبلية.

كيف يمكن للبنوك تشجيع موظفيها على اكتساب هذه المهارات الرقمية الجديدة بشكل فعال؟.

هناك عدة طرق فعالة يمكن للبنوك اتباعها لتشجيع موظفيها على اكتساب المهارات الرقمية الجديدة:

1. برامج تدريب حديثة ومتطورة باستمرار:

- تنظيم دورات تدريبية منتظمة في التقنيات الرقمية والأدوات التحليلية.
- توفير فرص للتطوير المهني وأن يتم ربط الترقية باكتساب المهارات الرقمية.

2. ثقافة داعمة للرقمنة:

- تعزيز رؤية واضحة للتحول الرقمي على مستوى البنك.
- تشجيع موظفي البنك على اقتراح أفكار وحلول إبداعية للتحسين المستمر.

3. مكافآت وحوافز:

- تصميم برامج حوافز ومكافآت لتشجيع المبادرات والمساهمات الرقمية.
- تقديم امتيازات قيمة للموظفين الذين يُظهرون تطوراً في جانب مهاراتهم الرقمية.

4. دمج المهارات الرقمية في وظائف البنك:

- إدراج المهارات الرقمية كمتطلبات أساسية في وصف الوظائف.
- تضمين التقييم والتطوير الرقمي كجزء من عملية إدارة الأداء.

5. تنظيم وتبادل الخبرات:

- التعاون مع شركات تكنولوجية لتبادل الخبرات وتطوير البرامج التدريبية.
- تنظيم ورش عمل وندوات مع خبراء في التحول الرقمي لإلهام الموظفين للاستفادة من هذه الورش والندوات.

إن تبني هذه الاستراتيجيات المتكاملة سيساعد البنوك على تمكين موظفيها من اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لمواكبة التغيرات المستمرة في القطاع المصرفي.

لا شك أن الذكاء الاصطناعي سيحدث تحولاً جذرياً في قطاع البنوك والخدمات المالية،و سيؤدي هذا التطور إلى تغيرات في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة، مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الذكية. ومع ذلك، سيفتح هذا المجال فرصاً جديدة للابتكار والتميز في تقديم الخدمات المصرفية.مما لاشك فيه أن البنوك التي ستتبنى هذه التقنيات بشكل استباقي ستكون في وضع تنافسي قوي في المستقبل.

* مدير التسويق - البنك التجاري اليمني

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

40
اربعون عاماً
من الريـادة
FORTY YEARS
OF PIONEER

الآن

حولها "سريع" عبر موبايل موني
مزايا أكبر وتكلفة أقل

Information Security Management
ISO
27001
Certified

8003033
778003033
cacbank.com.ye

بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank

خطوة
Khotwah

خطـوة عليـــك .. وخطـــوة عـلينا

أنـت اختر لأبنائك أفضل التخصصات الجامعية وادخر مبكراً
ونحن ندعـم ما خططت له عبر برنـامج خطـوة التعـليمي

14 فائز **شهـرياً** بـ
25,000 ريال

24 فائز **سنويـاً** بـ
100,000 ريال

الشروط والمزايا

- فتح الحساب برصيد افتتاحي 50.000 ريال أو 100$ مع التوريد المنتظم لمبلغ الادخار الشهري بالحد الأدنى 10.000 ريال أو 20$ يؤهلك للدخول على السحب.
- ينظم البنك دورات تدريبية للأبناء وأولياء الأمور.
- لا توجد على الحساب أي رسوم باعتباره حساب جاري.
- يحق للعميل سحب أرصدته مع الجوائز متى شاء دون قيد أو شرط .

www.yg-bank.com

الرقم المجاني
8000414

YGBYEM

بنك اليمن الدولي (IBY) INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنا واحد

حسابات التوفير والودائع

الدولي موني

البطائق المصرفية

الكول سنتر

الصراف الآلي ونقاط البيع

القروض والتسهيلات

ويسترن يونيون

Western Union

الدولي إكسبرس

ALDAWLI EXPRESS

الإنترنت المصرفي

الحوالات والإعتمادات

IBYYESAXXX

www.ibyemen.com

iby_bank

Call Center 8006000